البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للاحصاء والابحاث
قسم بحوث السوق المالية

# التقرير السنوي
# للاستقرار المالي في العراق
# لعام 2010

## المحتويـــــات


| اســم الموضوع | رقـم الصفحــة |
|---|---|
| 1 - ملخص التقرير السنوي | 4 – 11 |
| 2 - المقدمـــــــة | 12 – 12 |
| 3 - الاستنتاجات والتوصيات | 13 – 16 |
| 4 - اولا : تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي لعام 2010 | 17 – 28 |
| 5 - ثانيا: البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق | 29 – 36 |
| 6 - ثالثا: اعمال مكتب مكافحة غسل الاموال في البنك المركزي العراقي | 37 – 39 |
| 7 - رابعا: اعمال قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي | 40 – 48 |
| 8 - خامسا: المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي | 49 – 59 |
| 9 - ملحـــق جـداول احصائية | 63 – 70 |

1 - جدول رقم (8) يبين الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2010 63
2 - جدول رقم (9) يبين الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2010 64
3 - جدول رقم (10) يبين الودائع حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2009 65
4 - جدول رقم (11) يبين الائتمان النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لعـام 2009 66
5 - جدول رقم (12) يبين هيكل الجهاز المصرفي كمـا فـــــي 2010/12/31 67
6 - جـدول رقـم (13) يبين معدلات اسعـار الفائـدة للاعـوام 2004 – 2010 68
8- جدول رقم (14) يبين كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2010 69
9 - جدول رقم (15) يبين كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2009 70

# ملخص التقرير السنوي
# للاستقرار المالي في العراق لعام 2010

## ملخص التقرير

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للمساهمة بشكل فاعل للحفاظ على الاستقرار المالي، فضلاً عن مساهمته في استقرار الاسعار والابقاء على معدلات تضخم منخفضة وتأمين نظاما فعالا وسلسا للمدفوعات ، وقيامه بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للاغراض الاحترازية وكمستشار مالي للدولة، فضلا عن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

من الاهداف الرئيسة التي يضطلع بها البنك المركـزي العراقـي بموجب ما ورد في قانونـــه رقـــم (56) لسنة 2004 .. هو تحقيق الاستقرار في الاسعار بما يضمن الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق وبما يعزز التنمية المستدامة لتحقيق الرخاء في العراق ...

وعلى هذا الاساس استعرض التقرير اهم التطورات في القطاع المالي والسبل الكفيلة واستقراره في العراق بأتجاهين من خلال:

الاول: استمرار الرقابة الاشرافية على المصارف والشركات المالية غير المصرفية بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في الاداء ومعالجة المخالفات والمشاكل التي تواجهها .

الثاني : توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.

وللوقوف على انجازات البنك المركزي وما حققه من نسب ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي وعلى وفق البيئة التشريعية التي يعمل بها البنك المركزي العراقي المتمثلة بالقوانين والانظمة كواحدة من متطلبات ذلك الاستقرار وعلى النحو الآتـــي:

1 - قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004
2 - قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004
3 - قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006
4 - قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004
5 - قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004
6 - قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997
7 - قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997
8 - الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.

وبناء على ذلك ، قـام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة للاحصاء والابحاث/ قسم بحوث السوق المالية بدراسة اهـم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العراقية العاملة بالتعاون مع مديريات واقسام البنك كافة وعلى وفـــــق مـــا يأتـــــي :

- سجل اجمالي رصيد الموجودات نهاية عام **2010** ارتفاعا واضحا بلغ **(363.3)** ترليون دينار واحتل نسبة **(211 %)** من الناتج المحلي الاجمالي ، مسجلاً معدل نمو مقداره **(8.7%)** مقارنة بعام **2009** البالغ **(334.2)** ترليون، في حين بلغ اجمالي رصيد الودائع **(34.1)** ترليون دينار يشكل نسبة **(9.4%)** من اجمالي المطلوبات ويعود ذلك الى تحقق الاستقرار النقدي والمالي واستمرار ثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية ، وارتفاع عدد الفروع الى **(912)** فرع لتبلغ الكثافة المصرفية فرع واحد مصرف لكل **(45)** الف نسمة ، وهي نسبة منخفضة قياسا بالدول الاخرى حيث بلغت **(6)** فروع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وقد يكون فرع مصرف واحد لكل **(10)** الاف نسمة في بعض بلدان المنطقة ومنها لبنـــان .

- يعتبر النمو في رؤوس اموال المصارف مؤشر ايجابي لما له من اثر في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ، فقد نمت رؤوس اموال المصارف في العراق من (2.3) ترليون دينار في عام 2009 الى (2.8) ترليون دينار في عام 2010 .

الا ان هذا الارتفاع يعد ضئيلاً امام المشاريع التنموية الكبيرة التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وتسهيلات مصرفية متنوعة لكي تدخل بقوة في سوق المال لتساهم بشكل فعال في بناء قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة .

اذ تبلغ نسبة رؤوس أموال الشركات المصرفية المساهمة (المصارف الاهلية) الى الناتج المحلي الاجمالي (1.3%) وهي نسبة ضئيلة ، في حين بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.3%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010، بسبب عدم قيام وزارة المالية باتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة رؤوس اموال المصارف العراقية الحكومية تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية بكتابها المرقم 341 والمؤرخ فـــي 2008/3/31 بزيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (400) مليار دينار ومصرف الرشيد الى (300) مليار دينار والمصارف الاختصاصية الثلاث الى (200) مليار دينار لكل منهما ، بالرغم من تأكيدات البنك المركزي العراقي على ذلك.

هذا وقد حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2010 زيادة قدرها (77.4%) ليبلغ (9.4) ترليون دينار بعد ان كان بحدود (4.1) ترليون دينار عام 2009 ، ومع ذلك فأن هذه النسبة تعتبر ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب ازاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل .

وما يذكر بهذا الخصوص الى ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لايتعدى (25%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة بالرغم من ان رووس اموالها تشكل (79%) من اجمالي رووس اموال المصارف كافة ...

وعلى العكس من ذلك فأن الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية يمثل (75%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة ولايتعدى نسبة رووس اموال هذه المصارف الحكومية نسبة (21%) من اجمالي رووس اموال للمصارف كافة .

**وهذا يعني ان المصارف الحكومية مازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان .**

**وأن تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية يعود في الغالب الى مـــايلـــي :**

- **ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهــم الفئــة التـي يغلب عليها طابع المخاطر المعنويـــة** Moral Risk .
- **ضعف تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان (** Collaterals **) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق .**
- **أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية منها لاتتمع بملاءة مالية عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني وضمان الودائع لديها ، حيث لـم يتجاوز اجمالـــي رؤوس الاموال للمصــارف كافـــة (2.8) ترليون دينار وفي الوقت الذي يستقطب فيه مصرف الرافدين أكبر رصيد من الودائع ، الا ان نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف هي اقل من (12%) حيث يبلغ رصيد هذا المؤشر للمصارف الحكومية (29.1) ترليون دينار منها (17.3) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(8.9) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (2.9) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، وبنك التجارة ) . فــي حين حظيت المصارف الخاصة بـ ( 4.9) ترليون دينار وتبلغ نسبة كفاية رأس المال لديها أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%) .**
- **ان المصارف الأهلية قاطبةً لازالت مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الأئتماني بشكل اكبر ، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي .**

**وبلـغ رصيد الديون المتعثرة التسديد (297) مليار دينار (35%) منها للمصارف الحكومية البالغة (103) مليار دينار ونسبة (65%) للمصارف الخاصة وبمبلغ (194) مليار دينار والتي تمثل بمجملها نسبة (0.6%) من اجمالي الائتمان المصرفي ( النقدي والتعهدي) البالغ (51,512) مليار دينار لغاية 2010/12/31 .**

**من اجل حث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق قام البنك المركزي العراقي في آذار 2010 بتخفيض اسعار الفائدة (Policy Rate) كأداة من ادوات السياسة النقدية الى (6%)، فضلا عن قرارات البنك المركزي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها واطلاق حرية سعر الفائدة التي تقبضها او تدفعها المصارف اعتباراً مـــن 2004/3/31، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطـر القروض الرديئـــة وانشاء شركة خاصة لضمان القروض .**

**وبما أن كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من (12%) *في حين بلغت لدى المصارف الاهلية أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الاخيرة عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) ويشير ذلك الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الامن والسليم . وبناءا عليه تعد المصارف الحكومية في منحها* الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.**

**وبشأن اجمالي رصيد الاستثمارات في ادوات الاستثمار المحلية لـدى المصارف التجارية لعام 2010 فقد بلغ (6.2) ترليون دينار منها (87%) للمصارف الحكومية و(13%) للمصارف الخاصة .**

**وبلغ رصيد الاستثمارات الاجنبية للمصارف التجارية العراقية للعام نفسه (1.5) ترليون دينار ، شكلت نسبة (94%) منه للمصارف الحكومية و(6%) للمصارف الاهلية .**

**وبذلك سجل مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (7.7) ترليون دينار (4.5%) منها فقط الى الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبـلاد .**

**ومن اجل ضمانة متانة وسلامة الجهاز المصرفي قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في عام 2010 بالتفتيش والرقابة على المصارف المجازة، التي تعمل بثلاث مستويات رئيسة وهي الرقابة الداخلية بما فيها دوائر التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ورقابة السلطات الرقابية على المصارف حيث حققت نسب انجاز ايجابية من خلال كفاءة أداء اقسامها وبذلك ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف والشركات المالية العاملة في العراق كافة.**

وفـي مجال تطبيق قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 قـام البنك المركزي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال بتوجيه الكتب والتعاميم للمصارف والشركات المالية وحثهما على الالتزام بالتعليمات كافة الصادرة من هذا البنك وعلى وفق قانونه المرقم (56) لسنة 2004 وتقديم كشوفات تحليلية نصف شهرية خاصة بأعمال الحوالات.

ـ كما اكد البنك المركزي العراقي على المصارف المجازة كافة وشركات التحويل المالي المجازة بضرورة انشاء (وحدة متابعة غسل الاموال) لدى المصارف على ان تكون هذه الوحدات مسؤولة عن متابعة وتنفيذ التزاماتهم بقانون غسل الاموال المشار اليه اعلاه ...

وفيما يتعلق بوضع ضوابط مركزية لتنظيم عمليات تحويل المبالغ المالية من والى العراق وبالاخص ما يتعلق بمبالغ التبرعات للجمعيات والمنظمات الخيرية التي طالب بها مكتب مجلس الوزراء لتوضيحها، فقد بين البنك المركزي العراقي بأن هناك تنسيق ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال في هذا البنك وبين دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة الى امانة مجلس الوزراء بأتباع الية لمنع استغلال هذه الجمعيات والمنظمات لعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال قيامها بفتح حسابات في المصارف بأسم الجمعية او المنظمة وليس بأسماء الاشخاص العاملين فيها وتخويل المسؤولين فيها بتحريك تلك الحسابات اضافة الى مفاتحة المديرية العامة للحسابات في هذا البنك بتخصيص مبلغ (بالدولار) عن حصة العراق في تمويل مجموعة العمل المالي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (الميناقاتف) الواجبة الدفع قبل بداية شهر كانون الاول 2010 .

**ومما يذكر بهذا الصدد الى ان انظمة الدفع والتسوية ترتبط بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيستين للسلطات النقدية المتمثلة فـــي:**

**- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية)**

**- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية)**

**وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الانظمة اضافة الى دورها كمستخدم لنظام الدفع لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات بيع او شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة او اي عمليات دفع اخرى.**

**فضلا عن سعي البنك المركزي العراقي لتطبيق انظمة المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 كخطوة اساسية لتطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي فـي العراق من خلال تداول الاموال بالوسائل الالكترونية وتقليل الاعتمـاد علـى التـداول الورقـي للنقود ، وفــق انظمة المشاريع التاليـــة:**

1- ***نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS .***
2- ***نظام المقاصة الالية ACH***
3- ***نظام مقاصة الصكوك الالكترونية CEP***
4- ***نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS***
5- ***نظام ربط المصارف العراقية IIBN***

**وفــي مجال توفيــر التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية اعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط ، ونتيجــة للتذبذب المستمر في عائدات النفط وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التــي شهدها العراق مابعد عام 2003 ، بـدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت ليس التكيف مــع مستويات اقل من العوائد، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق الماليـــة ومنهـا سـوق العراق للاوراق المالية وسوق رأس المال لدورها فــي خلــق فـرص العمــل ،**

وتقديـــم الخدمات المالية المختلفة من خلال السوق المالية العراقية والتي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية . وتضم التشكيلات التاليـــة :

1 - المصارف وفروعها
2 - رابطة المصارف الخاصة في العراق
3 - شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة
4 - صندوق توفير البريد
5 - هيئة الاوراق المالية
6 - سوق العراق للاوراق المالية
7 - شركات الصرافة
8 - شركات التحويل المالي
9 - شركات الاستثمار المالي
10- صندوق التقاعد
11- شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة
- الشركة العراقية للكفالات المصرفية
- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
12- مركز الايداع العراقي
13- الشركة العالمية للبطاقة الذكية

وهناك مؤسسات اقل حجما وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين والشركة العراقية لنقل النقود.

وقـــد اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماما متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامـــة .

## المقدمـة

استمراراً لنهج البنك المركزي العراقي في توفير قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة لكافة نواحي الاقتصاد الوطني ، و لكون استقرار القطاع المالي يأتي في اولويات عمل البنك المركزي واهدافه، جاء هذا التقرير ليلقي الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المالي في العراق وزيادة متانته وقدرته على استيعاب الصدمات السلبية الداخلية والخارجية التي قـد يتعرض لها هذا القطاع ، والتي قـد تهدد استقراره وتطوره والاستعداد للتصدي لها .

يعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام و المصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر او أيـة تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، اذ ان استقرار القطاع المالي و المصرفي يمكن ان يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع ، او نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية او المحلية، او نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع الى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية وعليه فأن الاضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة الى الحاق الاذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي وهدفا اساسيا من اهدافه المنصوص عليها في احكام قانونه رقم (56) لسنة 2004.

*لقد قام البنك المركزي بالمساهمة الفاعلة في تقوية اداء القطاع المصرفي بالاستناد الى افضل الممارسات الدولية لتوسيع انشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات. وركز البنك المركزي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بأيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي، وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور، اضافة الى السلطة التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من ادوات نقدية ورقابية .*

## الملاحظات العامة

1- بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب للدولار من جهة ولرفع قيمة الدينار العراقي فضلاً عن امتصاص السيولة من الجهة الاخرى ،فقد بلغ معدل مبيعات البنك المركزي للدولار (36.1) مليار دولار في عام 2010 مقارنة بعام 2009 البالغ (33.9) مليار دولار. حيث شهد عام 2010 ارتفاع في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار لتسجل (1170) دينار مقابل الدولار.

2- ان انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي لم يكن مؤثرا في رفع نشاط الائتمان للمصارف بسبب ضغطين تدعي المصارف انها تواجههما بقوة هما:

أ - رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف مؤخرا وما ترتب عليه من انخفاض الطلب على الاسهم الذي ادى انخفاض اسعارها في سوق العراق للاوراق المالية الى زيادة كميات الاسهم المعروضة قياساً بالكميات المطلوبة ، والى انخفاض معدلات الايداع خاصة من قبل كبار المساهمين ، بالرغم من ان اسعارها غير حقيقية قياساً بموجودات تلك المصارف.

ب - زيادة التحوطات حول رأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب ( اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان استنادا لقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004) والتي تقدر بـ (50%) من الائتمان الردئ و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر .

لما تقدم ، فأن الاسباب التي تدعيها المصارف ستحول دون تحقيق اثر ملموس في خفض اسعار الفائدة على القروض الممنوحة ، ولا سيما ان العوائد على احتياطيات المصارف بأدوات السياسة النقدية باتت جميعها اقل من 5% ، مما اضاف عبئا اخر أضافة الى عبء الموارد الرأسمالية والتحوطية ، واذا ما اضفنا الاحتياطي القانوني وتقييد الاستثمار وتركزاته، نجد ان المصارف هي في وضع يتطلب قيامها العمل بالاعتماد على الائتمان والانفتاح نحو السوق كوسائل للمنافسة وتحقيق الارباح.

**ان هذا الامر هو محط شكوى للقطاع المصرفي ولا سيما الخاص منه، مما يقتضي اجراء موازنة مقبولة بين متطلبات الوقاية المصرفية ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (وهما هدفين متعارضين في آن واحد) لكي تجد اشارة سعر فائدة السياسة النقدية مكانها المناسب في خفض كلفة الائتمان بما يتناسب وانخفاض التضخم وبما ينسجم والاتجاهات الاقل تشددا للسياسة النقدية الراهنة في تحريك الائتمان نحو قطاعات التنمية المنشودة.**

**مما تقدم ، نستنتج ان انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية مع ارتفاع متطلبات التحوطات المصرفية ( من رؤوس الاموال واحتياطياته) كانت مسألة لا تتناسب مع حث المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل التنمية، مما دعا البنك المركزي العراقي الى اعادة النظر بهذه اللائحة وارسلت ضمن اللوائح التنظيمية الجديدة التي اعدتها المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان وصادق عليها مجلس ادارة هذا البنك واقرها مجلس شورى الدولة و تم نشرها في الجريدة الرسمية بعددها المرقم 4172 الصادر في 2011/1/3 ، وذلك باعادة تقييم اللائحة الارشادية المتعلقة بالتحوط من الديون الرديئة التحصيل وجعلها قابلة للتطبيق كأجراء اولي. موضحين ان متوسط معدل الانتشار لعام 2010 بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة تبلغ (10) نقاط ، في حين ان النسبة المعيارية ينبغي ان لاتزيد عن (3) نقاط .**

**وفي ادنـاه اهــم المؤشرات الخاصة في السوق المالية**

* **اصدر البنك المركزي العراقي قرارا بأن تكون نسبة الاحتياطي القانوني 15% على كافة الودائع المصرفية سواء كانت ودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص.**

* **اصدر البنك المركزي تعميما بزيادة رؤوس اموال المصارف لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من عام 2010 ويعتبر هذا النمو ايجابيا لاستقرارها المالي وتعزيز قدرتها في مواجهة المخاطر ويحقق سلامة ومتانة المصارف.**

* سعى البنك المركزي لزيادة رؤوس اموال الشركات العاملة في السوق المالية العراقية باستثناء المصارف من(5) مليار دينار لشركات التحويل المالي ، لتصبح (15) مليار دينار خلال السنتين القادمتين و(150) مليون دينار لشركات الصرافة ، ومابين (1-2) مليار دينار لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة ، و(150) مليون دينار لشركة الاستثمار المالي .

* تخلف بعض التشريعات المنظمة لعمل الشركات العاملة في السوق المالية العراقية مما يتطلب تحديثها لتواكب توجه الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق من جانب والتشريعات القائمة في السوق المالية العربية من جانب آخر .

* ضعف وسائل واجراءات الرقابة الفعالة التي تضمن توفير حد ادنى من الافصاح والشفافية للمتعاملين .

* عدم توفر الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال من العراقيين والاجانب للمشاركة الفاعلة في هذه السوق.

* ضعف قاعدة البيانات او محدوديتها لدى بعض الشركات مما لايساعد المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري السريع والمأمون .

* ضعف المرونة في هيكل اسعار الفائدة السائدة في السوق خاصة بالنسبة للمصارف وشركات التأمين التي تقدم القروض المتوسطة والطويلة الاجل للاغراض العقارية .

* افتقار السوق الى مؤسسات الوساطة المالية والشركات صانعة السوق قياساً بالحاجة الفعلية لهـــا .

* افتقار السوق الى المؤسسات المختصة بتقييم اداء الشركات المقرضة او المقترضة او المطروحة اسهمها في السوق .

هذا وقد لوحظ عند تدقيق اعمال المصارف من قبل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان وجود عدة مخالفات قانونية ومخالفات لتعليمات البنك المركزي من قبل المصارف ، والتي تؤثر على سلامة الوضع المالي لبعضها وهي :

- المخالفات القانونية بخصوص (انخفاض نسبة كفاية راس المال عن الحد الادنى لبعض المصارف الحكومية بسبب انخفاض رؤوس اموالها، ووجود تركزات ائتمانية اعلى من النسبة المحددة في الائتمان التعهدي (خطابات الضمان).
- مخالفة بعض شركات التحويل المالي بعض المواد القانونية الخاصة بتعليمات تلك الشركات وبعض التعليمات الصادرة عن مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب استنادا للقانون رقم (93) لسنة 2004 .

هذا وقد قامت المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان من جانبها اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تلك المخالفات .

3 - رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على قيام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان باعداد اللائحة الارشادية (وفق المعايير الدولية) ، وورقة معالجة الائتمان الممنوح لغاية 2005/12/31 من قبل المصارف لتنفيذها خلال عام 2007 الا انه تبين من خلال قيام التفتيش الميداني بمراقبة اعمال المصارف ان بعض المصارف لـــم تلتزم بذلك ، حيث لم تقم بتصنيف الائتمان ووضع المخصص الكافي لاحتياطي خسائر القروض بموجب ما ورد في اللوائح والورقه اعلاه ، وخاصة عدم وضع المخصص المطلوب للائتمان الخاسر الذي مضى على موعد استحقاقه اكثر من سنة ولم يسدد ، وقد قامت المديرية بالطلب

من المصارف عدم توزيع ارباح العام السابق الا بعد وضع المخصص الكافي لاحتياطي خسائر القروض لزيادة متانتها المالية .

4- ان عملية تطوير نظم الدفع الوطنية متشابكة ومعقدة بسبب تعدد الاطراف وتنوع احتياجات ومناهج الاصلاح المتبعة وعليه يجب التعامل مع عملية التطوير لكونها عملية مستمرة وذلك انعكاسا للطبيعة المتغيرة لتقنيات وترتيبات عمليات الدفع والتسوية واثر ذلك على كفاءة النشاط المالي والمصرفي، ولا شك ان للبنك المركزي العراقي دورا رئيسا في قيادة عمليات تطوير وتحديث نظم الدفع بالنظر لارتباطات ذلك بالوظائف الرئيسة لهذه المصارف في السعي لتحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

5- يركز البنك المركزي ومن خلال مراقبته على الجهاز المصرفي على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم اعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل وتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وضرورة قيام المصرف بأجراء اختبارات اوضاع ضاغطة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بأرتفاتع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بألتزاماته.

.

## اولا:
## تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي
## لعام 2010

استنادا الى التفويض المسند الى البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004 ... نستعرض فيما يلي اهم تطورات القطاع المالي ودور البنك المركزي العراقي في تعزيز السياسة المالية من خلال :

1- استمرار الرقابة الأشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في اداءها في أي جزء من النظام المالي.
2- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.

الى جانب الدور التنظيمي والأشرافي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي فانه يقوم بدور آخر في الحفاظ على الأستقرار المالي من خلال مساهمته في أستقرار الأسعار والأبقاء على معدلات تضخم منخفضة و بما يؤمن نظاما فعالا وسلسا للمدفوعات ويقوم بجمع وتبويب الأحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد للأغراض الاحترازية.

وتعزيزا لما جاء في اعلاه ، قامت المديرية العامة للاحصاء والابحاث بدراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العراقية العاملة.

## المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي
## لعام 2010

**1-الموجودات**

سجل اجمالي الموجودات في نهاية عام 2010 مبلغ (363.3) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (8.7%) مقارنة مع نهاية عام 2009 البالغ (334.2) ترليون دينار، اذ تبلغ نسبة الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي* ما نسبته ( 211%) .

جدول رقم (1)
اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2010 و 2009

| التفاصيل | عام 2010 (ترليون دينار) | عام 2009 (ترليون دينار) | نسبة التغير % | الاهمية النسبية % | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | عام 2010 | عام 2009 |
| الموجودات | 363.3 | 334.2 | 8.7 | | |
| موجودات المصارف الحكومية | 353.1 | 325.6 | 8.4 | 97 | 97 |
| موجودات المصارف الخاصة | 10.2 | 8.7 | 17.2 | 3 | 3 |

استمرت الموجودات للمصارف الحكومية محافظة على صدارتها بنسبة (97%) من اجمالي الموجودات للمصارف التجارية كافة، اذ تبلغ الاهمية النسبية للمصارف الخاصة (3%) في عام 2010 كما مبين في جدول رقم (1) اعلاه .

---

* يبلغ الناتج المحلي الاجمالي (171.9) ترليون دينار لعام 2010

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية

## 2-المطلوبات

تعتبر الودائع**اهم مصدر لتمويل المصارف حيث بلغت في نهاية 2010 (34.1) ترليون دينار وبنسبة (9.4%) من اجمالي المطلوبات لعام 2010، مقابل (21.8) ترليون دينار في 2009 اي بزيادة (12.3) ترليون دينار وبنسبة تغير (56.4%).

نستنتج مما تقدم ، بان هناك تحسن في الوضع الاقتصادي للبلاد حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية ، فضلاً عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى (912) فرع في مختلف محافظات العراق مقارنة بعدد فروع المصارف البالغة (624) فرع في نهاية عام 2009.

كما استحوذت ودائع القطاع الحكومي على ما نسبته (65%) من اجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (35%) لعام 2010 كما مبين في جدول رقم (2) ادناه :

جدول رقم (2)
اجمالي المطلوبات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2010 و 2009

| التفاصيل | عام 2010 (ترليون دينار) | عام 2009 (ترليون دينار) | نسبة التغير % | نسبة الودائع الى المطلوبات 2010 % | نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| المطلوبات | 363.3 | 334.2 | 8.7 | | |
| ودائع القطاع الحكومي | 22.3 | 11.4 | 96 | 6.1 | 13 |
| ودائع القطاع الخاص | 11.8 | 10.4 | 12.5 | 3.2 | 7 |
| اجمالي الودائع | 34.1 | 21.8 | 56.4 | 9.4 | 20 |

**بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية

## 3- رؤوس الاموال

بلــغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2010 (2.8) ترليون دينار منها (603.6) مليار دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (21%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (79%) برؤوس اموال قدرها (2.2) ترليون دينار للمصارف الخاصة، مقارنة بـ( 2.3) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف التجارية العاملة في نهابة عام 2009 كما في جدول رقم (3).

وكانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لعام 2010 (22%) مقارنة بعام 2009 ، اذ ارتفعت لفترة المقارنة بـ(537.04) مليار دينار، وذلك لاستجابة بعض المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رووس اموالها لتصل الى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من 2010/6/30 وعلى وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص .

يعتبر هذا النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، و يضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس اموال المصارف ضئيل امام التنمية الاقتصادية في العراق حيث ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لكي تدخل بقوة في السوق العراقية لتساهم بشكل فعال في بناء الاقتصاد العراقي.

بلغت نسبة رؤوس اموال الشركات المصرفية المساهمة ( المصارف الاهلية الى الناتج المحلي الاجمالي) (1.3%) وهي نسبة ضئيلة، في حين تبلغ هذه النسبة للمصارف الحكومية (0.3%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010.

**وجاء هذا النمو في رؤوس اموال المصارف العاملة نتيجة لعوامل عدة وهي:-**

**1- قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية لمتطلبات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى (250) مليار دينار على ان يتم ذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ اصدار هذا التعميم المشار اليه اعلاه.**

**2- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام 2010 الى (3) مصارف هي (مصرف اربيل ، مصرف ابو ظبي الاسلامي ، مصرف التنمية الدولي).**

**3- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف.**

**4- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابيا على حقوق مساهميها.**

**5- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق و تقديم خدمات مصرفية كبيرة و متميزة و تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.**

**6- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم راسمالها استنادا الى احكام المادتين 30 و33 من قانون المصارف النافذ.**

**7- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها ، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بحجم رأس المال.**

8- زيادة قدرة المصارف العراقية في اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية ، حيث ان اغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الاجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات او منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية.

9- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقييم افضل وفق نظام (Camel) لكون فقرة رأس المال احد المكونات الرئيسة لهذا النظام.

الا ان نسبة اجمالي رؤوس اموال (المصارف الاهلية) والقيمة الاسمية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (0.9%) ، (1.9%) على التوالي وان هذه النسبة مازالت متدنية ولـم تبلغ الحد الاعلى لنسبة الاستثمار البالغة (20%) من رؤوس اموال المصارف واحتياطياتها السليمة، التي حددها البنك المركزي العراقي استنادا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف و تدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي في العراق.

بالرغم من كون رؤوس اموال المصارف الخاصة تشكل نسبة (79%) من اجمالي رؤوس اموال للمصارف كافة الا ان نسبة الائتمان النقدي الممنوح لهذه المصارف لم يتعدى (30%) بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (70%) الامر الذي جعل رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر( اي تدني نسة كفاية*** رأس المال من حيث قسمة رأس المال الاساس والمساند على الموجودات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط مما يجعل كفاية رأس المال

او ما يسمى بنسبة الملاءة بأقل ما يمكن و خارج النسبة المعتمدة وفق معيار بازل 1 التي لا تقل عن (8%) و (12%) وفقا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

**جدول رقم (3)**
**رؤوس اموال المصارف لعامي 2010 و2009**

| التفاصيل | عام 2010 (ترليون دينار) | عام 2009 (ترليون دينار) | الاهمية النسبية لرؤوس الاموال | | نسبة التغير % | نسبة رؤوس الاموال الى الناتج المحلي الاجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | عام 2010 | عام 2009 | | عاما 2010 | عام 2009 |
| رؤوس الاموال | 2.8 | 2.3 | | | 22 | 1.6 | 1.7 |
| حكومي | 0.6 | 0.6 | 21.4 | 26.1 | 0 | 0.3 | 0.4 |
| خاص | 2.2 | 1.7 | 78.6 | 73.9 | 29 | 1.3 | 1.2 |
| الناتج المحلي الاجمالي | 171.9 | 139.3 | | | 23.4 | | |

$$***\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الاساس+رأس المال الساند}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية+الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية}} \times 100$$

المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية

**4 – الائتمـــان****

**بلغ اجمالي رصيد الائتمان المقدم في نهاية عام 2010 (9.4) ترليون دينار وبنسبة زيادة مقدارها (77%) مقابل (4.1) ترليون دينار في نهاية عام 2009، وشكلت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي (5.4%) و هي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي امـام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد كما مبين في جدول رقـم (4) ادناه :**

**جدول رقم (4)**

**الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2010 و 2009**

| التفاصيل | عام 2010 | عام 2009 | نسبة التغير % | الاهمية النسبية | نسبة الائتمان/الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| الائتمان النقدي | 9.4 | 5.3 | 77 | | 5.4 |
| الائتمان للقطاع الحكومي | 0.9 | 0.7 | 29 | 9.6 | 0.5 |
| الائتمان للقطاع الخاص | 8.5 | 4.6 | 85 | 90.4 | 4.9 |
| الناتج المحلي الاجمالي | 171.9 | 139.3 | 23.4 | | |

**** بأستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا
المصدر/ المديرية العامة للاحصاء والابحاث / قسم الاحصاءات النقدية والمالية

***أن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب الى ما يأتي :***

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk .
- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات لقاء منح الائتمان ( Collaterals ) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق .
- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية لاتتمع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني وضمان الودائع لديها . حيث بلغ اجمالي رؤوس الاموال (2.8) ترليون دينار للمصارف كافة، وأن نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين أقل من( 12%) وهو المصرف الذي يستقطب أكبر حجم للودائع ، أذ يبلغ هذا المؤشر للمصارف الحكومية (29.1) ترليون دينار منها (17.3) ترليون دينار لمصرف الرافدين و(8.9) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (2.9) ترليون دينار للمصارف (الزراعي ، الصناعي ، العقاري ، العراق ، وبنك التجارة ) . في حين حظيت المصارف الاهلية بحوالي ( 4.98) ترليون دينار و تبلغ نسبة كفاية رأس المال أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%) .

## 5- الودائع*

احتلت الودائع لدى المصارف الحكومية نسبة (85%) من مجموع الودائع نهاية عام 2010 كما في جدول رقم (5)، ويعود ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية، وكذلك بسبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية ، اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي الى (15%).

جدول رقم (5)

اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2010 و 2009

| التفاصيل | عام 2010 (ترليون دينار) | عام 2009 (ترليون دينار) | الاهمية النسبية | النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|---|---|
| الودائع لدى المصارف الحكومية | 29.1 | 17.7 | %85 | 17 |
| الودائع لدى المصارف الخاصة | 4.98 | 4.1 | %15 | 2.9 |
| المجموع | 34.1 | 21.8 | %100 | 20 |

وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشيد حيث تراوحت بين (1% – 30%) ومن (23% – 97%) للمصارف الحكومية الباقية، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (12% – 595%)، الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف لكونها مضمونة (100%) من جانب الحكومة.

وشكلت الودائع الاهلية نسبة (7%) من الناتج المحلي الاجمالي نهاية عام 2010 كما في جدول رقم (2)، مما يدل على استمرار ضعف العمق المالي في بناء قطاع مالي قوي ومتين.

لما تقدم يلاحظ ان نسبة الائتمان النقدي المقدم الى الناتج المحلي الاجمالي ما زالت متدنية، اذ تبلغ هذه النسبة (5.4%) على الرغم من ارتفاع الفوائض الاهلية او الادخار الشخصي الى (13%)، الا ان ذلك قد ساعد على ارتفاع مستوى الائتمان النقدي المصرفي في البلاد من (5.3) ترليون دينار الى (9.4) ترليون دينار كما وضحناه في الجدول رقم (4).

## 6- الديون المتعثرة

ما زالت الديون المتعثرة البالغة قرابة (297) مليار دينار تشكل عبئا على الاستقرار المالي لعام 2010، حيث بلغت نسبة التعثرات للمصارف الحكومية (35%) والبالغة (103) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (65%) والبالغة (194) مليار دينار مقارنة 2009 والبالغ (242.1) مليار دينار منها (39%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية و نسبة (61%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة.

أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه الى ضعف الوضع الامني في العراق ، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، وهذا ما دعى المصارف الى منح أئتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الامنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الامن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية.

ومـن الجديـر بالذكـر، قيام البنك المركزي بتخفيض سعــر فائـــدة السياسة النقدية (Policy Rate) الى (6%) كأداة من ادوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق ، فضلا عن قرارات البنك المركزي السابقة بالغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة .

## 7- اسعار الفائدة

علــى الرغم من انخفاض سعر فائدة السياسة النقدية للبنك المركزي العراقـــي (Policy Rate) الى (6%) بتاريخ 31/ 3/ 2010 وارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى (77%) نهاية 2010 مقارنة بعام 2009 ، الا انه لم يكن مؤثرا في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و بالمستوى المطلوب وذلك لكون المصارف ما زالت تواجه عاملين اساسيين هما:-

أ- رفع نسبة رؤوس الاموال مؤخرا للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في اسعار اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية، بسبب زيادة المعروض من الاسهم قياسا بالطلب الفعلي عليها.

ب- زيادة نسبة التحوطات لرأس المال وبشكل خاص التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب اللائحة التنظيمية استنادا الى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والتي تقدر بـ (50%) من مجموع الائتمان الرديء و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر.

كما ان انخفاض اسعار الفائدة على الودائع الادخارية الثابتة بأنواعها الى (5.5% ، 6.1% 7.2% ، 8.1% ، 6.3%) سنويا لعام2010 مقارنة بعام 2009 البالغ (6.9% ،7.9% ، 9% ، 10.2% ، 16.8%) سنويا لم يؤثر سلبا على رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حيث ارتفع الى (34.1) ترليون دينار مقارنة بـ (21.8) ترليون دينار نهاية عام 2009 اي مرتفعا بـ(57%) ، ويعزى ذلك الى ان غالبية المودعين يفضلون توفير جانب الامان في ودائعهم كهدف رئيسي والحصول على الفائدة كهدف ثانوي ، في حين ما زالت اسعار الفائدة سالبة اذ يبلغ متوسط الانتشار بين سعر الفائدة المقبوضة وسعر الفائدة المدفوعة اكثر من (8%) وهي اعلى من النسبة المعيارية البالغـــة (3%).

## 8 - كفاية رأس المال ونسبة السيولة

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.

بلغت نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2010 وبشكل خاص مصرف الرافدين أقل من الحد الادنى المقرر من قبل لجنة بازل والبالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضألة رأس ماله ووجود الديون الموروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في حين كانت لدى المصارف الاهلية أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، و قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس امول المصارف خلال عام 2010 لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافـة الى تحقيقها ارباح ، ممـا انعكس ايجابيا علـى نسبـة كفايـة رؤوس اموالهـا و الـذي نتـج عـن سيولـة عاليـة تفـوق النسبـة المعياريـة البالغـة (30%) ممـا يشيـر

الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الاستثمار الآمن والائتمان السليم ، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية، وبهذا الصدد فأن البنك المركزي ومن خلال مراقبته على الجهاز المصرفي يركز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل لتمويل موجودات طويلة الاجل مع ضرورة ان تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة واجراءات واضحة لادارة سيولته وضرورة قيام المصرف بأجـراء اختبـارات اوضـاع ضاغطـة (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بأرتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بألتزاماته.

## 9 - الاستثمارات

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2010 مبلغ (7.7) ترليون دينار شكلت منها (6.2) ترليون دينار بأدوات الاستثمار العراقية و(1.5) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية.

هذا وشكلت الاستثمارات العراقية (5.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(808) مليار دينار للمصارف الاهلية .

في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية (1.5) ترليون دينار ، منها (1.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية و (74) مليار دينار للمصارف الخاصة.

بلغ مجموع (الاستثمارات العراقية + الاستثمارات الاجنبية) (7.7) ترليون دينار ساهمت بنسبة (4.5%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد.

## 10- الكثافة المصرفية

يتكون النظام المصرفي في العراق من (7) مصارف حكومية و (41) مصرف اهلي بضمنها (14) فرع لمصارف اجنبية، اضافة الى عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية ، وبهذا فأن عدد فروع المصارف يبلغ اكثر من 912 فرع ومكتب، علما إن هناك 7 مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين 49% -81 % من رأس المال. الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع واحد لكل 45 الف نسمة ، في حين تبلغ مثل هذه النسبة 6 مصارف لكل 10 آلاف نسمة في البـلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل 10 آلاف نسمة في بلد مثل لبنـــان.

## ثانيـا:
## البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق

ان من ابرز المهام التي يضطلع بتنفيذها البنك المركزي العراقي هي المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان حيث تهدف الرقابة المصرفية الى حماية أموال المودعين وحقوق المساهمين، وضمان مساهمة فعالة وايجابية للمصارف بتمويل القطاعات الانتاجية والخدمية، ودعم النمو في الاقتصاد الوطني ومكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب.

وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، واصلت الاقسام التابعة لتلك المديرية خلال عام 2010 جهودها التفتيشية والرقابية للمصارف المجازة وشركات التحويل المالي وغيرها من المؤسسات المالية الاخرى ، وكما موضح في ادناه:-

### الرقابة على المصارف

تتضمن الرقابة على الجهاز المصرفي في العراق مستويات رئيسة هي :

1 - الرقابة الداخلية للمصرف من خلال انظمة الضبط والرقابة بما فيها اقسام التدقيق الداخلي.

2 - المدقق الخارجي وعلاقته بالبنك الذي يتم تعيينه استنادا لأحكام المادة (46) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ، ويتم اختياره بموافقة هذا البنك ولمدة خمس سنوات بعد ان يتم ترشيحه في اجتماع الهيئة العامة للمصرف، ونظمت المادة المذكورة والمواد اللاحقة بها 47 و 48 واجباته بشكل مفصل .

3 -رقابة السلطات الرقابية على المصارف.

## ادوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي

1 - **التراخيص: ينفرد البنك المركزي بسلطة ترخيص واجازة المصارف وفروعها داخل وخارج العراق ويخضع الترخيص والاجازة لمدى حاجة السوق المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي لمصارف جديدة. كما يتحقق البنك المركزي من تحقيق المصرف او الفرع لمعايير الترخيص الصادرة منه التي تهدف الى ضمان وجود مصارف تتمتع بالكفاءة والملاءة المصرفية وبالتالي تعزيز القطاع المصرفي العراقي .**

2 - **الرقابة المكتبية: يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الاوضاع المالية للمصارف من خلال تحليل بيانات المصرف واحتساب اهم النسب والمؤشرات المالية لبيان المركز المالي للمصارف ومعرفة مدى التزام المصارف بالقوانين والانظمة والتعليمات.**

3 - **الرقابة الميدانية: وتتم من خلال القيام بزيارات ميدانية للمصارف للتأكد من التزامها بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة ووفق خطة تفتيش مقرة مسبقا من قبل البنك المركزي العراقي . ويستخدم البنك المركزي نظام CAMEL***** لتقييم المصارف، والمرفق طيا يوضح نتائج التقييم للفتـرة مـــن 2007 حتى عـــام 2010 .**

---

***** **CAMELS** ويسمى ايضا مؤشرات الحيطة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية **Capital adequacy** كفاية رأس المال، **Asset quality** جودة الموجودات ، **Management quality** سلامة الأدارة ، **Earnings** الربحية والأيرادات، **Liquidity** السيولة ، **Sensitivity to Market Risk** الحساسية لمخاطر السوق .

**جدول رقم (6)**

**تصنيف المصارف الاهلية بموجب نظا م CAMEL من خلال مراقبة اعمالها خلال الاعوام / 2009/2008/2007 ، 2010 لميزانياتها كما في 2006/12/31 ، 2007/12/31، 2008/12/31 ، 2009/12/31 ، 31/ 12/ 2010**

| ت | اسم المصرف | التقييم 2007 | الدرجة 2007 | التقييم 2008 | الدرجة 2008 | [illegible] ييم 2009 | الدرجة 2009 | التقييم 2010 | [illegible] رجة 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -1 | مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار | جيد | 3 | جيد جدا | 2 | جيد جدا | 2 | ممتاز | C 1 |
| -2 | مصرف الاستثمار العراقي | جيد | 3 | جيد جدا | 2 | جيد | 3 | جيد | C 3 |
| -□ | مصرف الائتمان العراقي | جيد | 3 | جيد جدا | 2 | جيد جدا | 2B | جيد جدا | C 2 |
| -4 | المصرف التجاري العراقي | جيد | 3 | جيد | 3 | جيد | 3C | جيد | C 3 |
| -5 | مصرف الوركاء للاستثمار | جيد | 3 | جيد | 3 | جيد | 3 | | |
| -6 | مصرف الشمال | جيد | 3 | جيد | 3 | جيدجدا | 2C | | |
| -7 | مصرف المنصور للاستثمار | جيد | 3 | جيد | 3 | جيد | 3 | | |
| -8 | مصرف بغداد | حدي | 4 | جيد | 3 | جيدجدا | 2B2 | جيد جدا | C2 |
| -9 | مصرف اشور الدولي | حدي | 4 | جيد | 3 | جيدجدا | 2C | | |
| -10 | مصرف دار السلام للاستثمار | حدي | 4 | جيد | 3 | جيد | 3B | | |
| -11 | مصرف البلاد الاسلامي | - | - | جيد | 3 | جيد | 3 | جيد جدا | C2 |
| -12 | مصرف البصرة الدولي | حدي | 4 | حدي | 4 | حدي | 4C | ضعيف | 5 |
| -13 | المصرف الاهلي العراقي | حدي | □□حد | حدي | 4 | جيد | 3C | حدي | 4 |
| -14 | مصرف الاقتصاد للتنمية والاستثمار | حدي | 4 | حدي | 4 | جيد | 3B | | |
| -15 | مصرف سومر التجاري | حدي | 4 | حدي | 4 | جيد | 3B | جيد | B3 |
| -16 | مصرف الاتحاد العراقي | حدي | 4 | حدي | 4 | جيد | 3C | جيد | A3 |
| -17 | مصرف الخليج التجاري | حدي | 4 | حدي | 4 | جيدجدا | 2B1 | جيد جدا | C2 |
| -18 | المصرف العراقي الاسلامي | جيد | 3 | حدي | 4 | حدي | 4C2 | | |
| -19 | مصرف بابل التجاري | جيد | 3 | حدي | 4 | جيد | 3B | جيد | 3 |
| -20 | مصرف التعاون الاقليمي | - | - | حدي | 4 | جيد جدا | 2B | جبد جدا | B 2 |
| -21 | مصرف عبر العراق | | | حدي | 4 | حدي | 4 | | |
| -22 | مصرف دجلة والفرات | - | - | حدي | 4 | جيد | 3 | جبد جدا | C2 |
| -23 | المصرف المتحد للاستثمار | حدي | 4 | ضعيف | 5 | حدي | 4A | جيد جدا | C2 |
| -24 | المصرف الوطني الاسلامي | - | - | ضعيف | 5 | - | - | - | |
| -25 | مصرف ايلاف الاسلامي | - | - | ضعيف | 5 | حدي | 4 | جيد | B3 |
| -26 | مصرف الموصل للتنمية والاستثمار | - | - | جيد | 3 | جيدجدا | 2B | جبد | 3 |
| -27 | مصرف كوردستان الدولي | - | - | - | - | جيدجدا | 2C | | |
| -28 | مصرف الهدى | - | - | - | - | جيد | 3 | جيد | 3 |

**التقييم من الاعلى الى الادنى( ممتاز ، جيد جدا ،جيد، حدي ، ضعيف)**

الدرجة من الاقوى الى الضعيف من (1-5) .

## البيئة التشريعية

**يعمل البنك المركزي وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة عنه او المشارك في اصداره وهي:**

1 - **قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة** 2004

2 - **قانون المصارف رقم (94) لسنة** 2004

3 - **قانون الاستثمار رقم (13) لسنة** 2006

4 - **قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة** 2004

5 - **قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة** 2004

6 - **قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة** 1997

7- **قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة** 1997

8 - **الانظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين اعلاه.**

***واستنادا لما جاء في اعلاه قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال المناطة بها بالتفتيش الميداني للمصارف الحكومية والخاصة وكما يلي:***

- **مراقبة اعمال (20) فرعا من فروع مصرف الرافدين (داخل بغداد) وهي تشكل (133%) من خطة التفتيش الموضوعة لفروع المصرف المذكور لعام 2010.**

- **مراقبة اعمال (19) فرعا من فروع مصرف الرشيد (داخل بغداد) و هي تشكل (126%) من خطة التفتيش لعام 2010.**

- تدقيق (5) فروع رئيسة لمصارف اختصاصية (داخل بغداد) و هي تشكل (125%) من خطة التفتيش لعام 2010.

- تدقيق (246) فرعا من فروع المصارف الاهلية (10) منها خارج بغداد والتي تمثل فروع (30) مصرف اهلي وتشكل (145%) من خطة التفتيش.

- تدقيق (6) فروع منها تدقيق (3) مكاتب تمثيل لمصارف اجنبية.
- تدقيق اعمال (19) شركة للاستثمار المالي، اضافة الى (10) مؤسسات مالية وسيطة وهي تشكل (100%) من مجموع الشركات المدرجة ضمن خطة التفتيش لعام 2010.

- اعمال (31) شركة للتحويل المالي وتشكل (193%) من خطة التفتيش لعام 2010.

***وفيما يتعلق بالتفتيش الاستثنائي للمصارف والشركات قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال التالية:***

- تدقيق اعمال بعض المصارف الحكومية والاهلية والشركات (استثنائيا) حيث بلغ عدد الهيئات المنفذة لاعمال التدقيق (74) هيئة استثنائية و (90) هيئة استثنائية لاجراء الكشف الموقعي لمقرات فروع المصارف والشركات في بغداد والمحافظات.

- بلغ مجموع الهيئات التفتيشية لتدقيق اعمال المصارف وشركات التحويل المالي ومكاتب التمثيل وفروع المصارف الاجنبية والمؤسسات المالية في خطة التدقيق (396) هيئة وهي تشكل (110%) من خطة التفتيش لعام 2010.

- تدقيق اعمال (197) شركة للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبنسبة تنفيذ بلغت (197%) من خطة التفتيش لعام 2010.

- تبين من خلال تدقيق اعمال المصارف المذكورة اعلاه وجود عدة مخالفات قانونية ومخالفات لتعليمات البنك المركزي لمختلف العمليات المصرفية المنفذة من قبل المصارف والتي تؤثر على سلامة الوضع المالي لها ، وقامت هذه المديرية بأتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تلك المخالفات.

ولغرض زيادة الكثافة المصرفية في العراق قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة المصارف بفتح عدد من الفروع والمكاتب للمصارف المحلية والاجنبية داخل وخارج العراق اضافة الى عدد من الفروع لشركات التحويل المالي وكما موضح ادنـــاه:

- فتح (129) فرع ومكتب لمصارف محلية داخل العراق.
- فتح (2) فرع و مكتب لمصرفين محليين خارج العراق.
- فتح (2) فرع و مكتب لمصرفيين اجنبيين داخل العراق.
- فتح ( 58) فرع لشركات التحويل المالي داخل العراق.

***كما منح البنك المركزي العراقي اجازة ممارسة العمل من خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة وكما يلي:***

- **منح اجازتين لممارسة الصيرفة لمصرفيين محليين.**
- **منح اجازة الى (11) شركة خاصة بالتحويل المالي.**

**ولتوفير قاعدة بيانات سليمة تتضمن المعلومات الائتمانية قامت هذه المديرية بتحديث وتعديل واضافة المعلومات الخاصة بهذا الشأن الى (12500) معاملة.**

**وفي مجال مكافة غسل الاموال تـم حجز اموال افراد وشركات ووضعهم في القائمة السوداء والبالغ عددهم (35) ما بين شخص وشركة.**

- **اصدار (9) تعاميم خاصة بغلق حسابات.**
- **اصدار (91) تعميما بشأن المقترضين المتوقفين عن الدفع.**
- **اعطاء الارقام الرمزية لعدد من فروع المصارف البالغ عددها (38) فرع.**
- **اصدار نشرة تواقيع المخولين العاملين في المصارف البالغ عددها (44) مخولا.**
- **اجابــة المصارف عن (3500) زبون من زبائنها المقترضين لتوفير قاعدة بيانات رصينة لاغراض الائتمان.**
- **اجابــة (35) استفسار لمجلس الوزراء بشأن منظمات المجتمع المدني واطلاق الارصدة ومخاطبة المصارف لهذ الغرض.**

**كما قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة المصارف بحضور (40) اجتماعا من الاجتماعات التي عقدتها الهيئة العامة لسوق العراق للاوراق المالية خلال عام 2010.**

***الاجراءات المتخذة للبنك المركزي العراقي لتطوير اعمال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة***

**بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمله من خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ اواسط عام 2003 لغاية 2010 من خلال الاجراءات الاتية:-**

1- **الغاء خطة الائتمان واعطاء هذه المهة الى مجالس ادارات المصارف ، وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لخلق المرونة وسرعة اتخاذ القرار.**

2- **اعداد اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان او تحديد مخاطر كل صنف والزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر كل صنف.**

3- **اعداد وتطبيق نظام تقييم المصارف (Camel) في تقييم الاداء المصرفي وبدأ العمل به منذ عام 2007 ويعتبر العراق البلد العربي الثالث المطبق لهذا النظام.**

4- **اعداد اللوائح التنظيمية الجديدة بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي وتدقيقها من قبل مجلس شورى الدولة لاقرارها ونشرها في الجريدة الرسمية بعددها الصادر في 2011/1/3.**

5- **اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تأهيل وهيكلة المصارف الحكومية لكونها تمثل حجر الزاوية في النظام المصرفي في العراق حيث تقدم 90% من حجم العمل وتملك 85% من الفروع ولديها 89% من الودائع الحكومية.**

6- **الموافقة على انشاء المؤسسات السائدة للجهاز المصرفي مثل الشركة العراقية للكفالات المصرفية (تجارة)، ومسودة قانون شركة لضمان الودائع، والشركة**

العراقيـة للقروض الصغيرة والمتوسطة والسماح للمصارف الاجنبية لانشاء مصارف كاملة تابعة لها ، او فتح فروع او مكاتب تمثيل ، او المشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة القائمة بدون حدود.

7- اعداد موازنة مصرفية جيدة وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة (i.f.r.s) تم تطبيقها من قبل المصارف خلال عام 2010.

8- تطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة على المصارف العراقية من خلال قيام البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ورابطة المصارف العراقية بتدريب الكادر الوظيفي للمصارف لكونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.

***المؤشرات الرقابية القانونية والمعيارية المستخدمة في مراقبة المصارف***

لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي ومن خلال هـذه المديرية بأستخدام نسب قانونية ومعيارية ابـرزهـا:

1- الحـد الادنى لرأس المال والبالغ 100 مليار دينار للمصارف القائمة حتـــــــــى 2011/6/30 و(250) مليار دينار في موعد اقصاه 2013/6/30 للمصارف الجديدة و (7) مليون دولار لفروع المصارف الاجنبية استنادا الى احكام المادة (14) من قانون المصارف النافذ.

2 - مراقبة مدى احتفاظ المصارف بالحد الادنى لكفاية رأس المال البالغ (12%) المحددة في احكام المادة (16) من قانون المصارف اضافة الى مراقبة كل من :

- نسبة اجمالي الاستثمار الائتمان الى رأس المال والاحتياطي البالغة (20%) المحددة وفقا لاحكام المادة (33) من قانون المصارف.
- نسبة اجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال السليم والاحتياطيات البالغـــــــة (400%) ( اربعة اضعاف رأس المال) وفق المادة (31) المتعلقة بالتركزات الائتمانية للمقترضين الكبار.
- نسبة اجمالي الائتمان المقدم من المصرف لكافة فئات المقترضين التي لا تزيد على ثمانية اضعاف رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف.
- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني البالغة (10%) من اجمالي الودائع مع احتفاظ المصارف بنسبة (5%) كنقود سائلة في خزائنها.
- نسبة الائتمان الممكن للمصرف تقديمه لزبون واحد المحدد بنسبة (10%) من راسماله واحتياطاته.
- نسبة الائتمان الذي يمكن المصرف تقديمه للزبون وشركاته واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة (15%) من رأس المال والاحتياطي.

- نسبة السيولة التي لا تقل عن (30%)= $\frac{\text{المطلوبات السائلة}}{\text{الموجودات السائلة}} \times 100$

- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد لا يقل عن (2%) و لا يزيد على (5%).
- نسبة الموجودات الثابتة الى رأس المال والتي يجب ان لا تزيد على (40%).

فضلا عن قيام هذه المديرية بالمتابعة الدورية للسجلات والبيانات التي ترسلها المصارف الى البنك المركزي لمعرفة مدى محافظة المصارف على حقوق المودعين لديها ودراسة اساليب الرقابة واجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في المصارف وفروعها .

## العقوبات الادارية والمالية بحق المصارف المخالفة

استنادا لاحكام المادة (62) من قانون البنك المركزي العراقي والمادة (56) من قانون المصارف النافذين ، يراعي البنك المركزي من هذه المديرية عند فرض العقوبات مبدأين :

الاول - توفر السند القانوني

الثاني - اعتماد مبدأ التدرج في فرض العقوبات وكما موضح ادنـــاه:

المخالفة الاولى: توجيه اشعارين احدهما للمدير المفوض والاخر الى رئيس مجلس الادارة.

المخالفة الثانية: توجيه انذار تحريري للمصرف.

المخالفة الثالثة: فرض الغرامة المنصوص عليها بالتعليمات والمعادلة لفائدة الائتمان الاولي زائــدا 5%.

المخالفة الرابعـــة : فرض الغرامة مع ايقاف بعض عمليات المصرف.

المخالفة السادسة: فرض الغرامة السادسة مع تعيين وصي او سحب الترخيص الممنوح للمصــرف.

## الخطة المستقبلية للبنك المركزي العراقي لتطوير الرقابة المصرفية

1- التأكيد على التزام المصارف بمبادىء الحوكمة (الادارة الرشيدة ) المتمثلة بالتقيد التام بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة .

2 - المتابعة الدقيقة والمستمرة لبيان مدى التزام المصارف والشركات المالية الوسيطة بالنسب القانونية والانظمة والتعليمات النافذة .

3 - تحديد ومتابعة ابرز المخالفات المصرفية واستدعاء المسؤولين من المصارف والشركات لغرض معالجة هذه المخالفات بأقرب وقت ممكن .

4 - عقد لقاء لمراقبي الامتثال بصورة دورية لبيان ملاحظاتهم حول المخالفات المرتكبة من المصارف وهل ذكرت في تقاريرهم المرفوعة عنها , وابلاغهم بان دورهم هو الانذار المبكر وعليهم ذكر الحقائق والمخالفات المرتكبة من قبل المصارف وليس التغاضي عنها لان ذلك اخلال بواجباتهم .

5 - تطوير نظام الرقابة الداخلية , وتعزيز دور لجان الائتمان ومراقبة الحسابات لضمان الالتزام التام بالقواعد والنظم الائتمانية والمحاسبية .

6 - مراقبة حالات تجاوز رئيس ونائب رئيس مجلس الادارة على صلاحيات المدير المفوض للمصرف او الشركة .

7- متابعة عمليات مكافحة غسل الاموال وجعلها ضمن تقارير هيئات التفتيش وتحديد المعاملات المشبوهة بالتعاون مع مكتب مكافحة غسل الاموال .

8 - تدقيق ومتابعة عمليات شراء المصارف للعملة الاجنبية من المزاد باعتبارها من الانشطة الاستثمارية المهمة .

9 - اعتماد كل هذه الملاحظات في تقرير التقييم الائتماني للمصرف (Camel).

10 - اشراك اكبر عدد من موظفي المديرية في عمليات الكشف والتفتيش والتدقيق لاكتساب المهارة المكتبية والميدانية وتحقيق التكامل بينهما , وباشراف مباشر من المدير العام والمعاونين .

11 - قيام الهيئات التفتيشية باجراء التفتيش الميداني على فروع المصارف العاملة في المحافظات ومن ضمنها اقليم كردستان ( في حالة التوصل الى اتفاق معهم ) من اجل الوقوف على جميع اعمال الفروع المرتبطة بالمصارف بغية الوصول الى تقييم موضوعي لاعمالها وفقا لنظام (Camel).

12 - الاستمرار بعقد لقاء مع الموظفين المسؤولين عن اعداد الموازنة الشهرية لمتابعة اعداد وارسال الميزانية الجديدة المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية ومناقشة الفقرات الواردة فيها والصعوبات التي تعترض تنفيذها .

13 - قيام الكادر المتقدم في المديرية باعداد والقاء محاضرات على منتسبي المديرية لشرح التعليمات واللوائح التنفيذية الجديدة المعدة وفق المعايير الدولية .

14 - القيام بمشروع اتمتة المعلومات المتبادلة بين البنك المركزي العراقي والمصارف من خلال منحة مقدمة من منظمة الخدمات المالية والخزانة الامريكية .

15 - مشروع مع منظمة الخدمات المالية التطوعية (F.S.V.C) لتدريب عدد من موظفي المديرية على الية تقييم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصارف للتاكد من سلامتها، اضافة الى برنامج اتمتة المعلومات والاحصائيات المصرفية المعروف بـ (X.P.R.L).

## ثالثا:
## اعمال مكتب مكافحة غسل الاموال
## في البنك المركزي العراقي

- ابلغ البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال المصارف المجازة كافة على ضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة من هذا البنك ووفقا لقانونه المرقم (56) لسنة 2004 وقانون غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 وتقديم كشوفات تحليلية خاصة بأعمالهم على ان تكون نصف شهرية.

- قام البنك المركزي ومن خلال الهيئات التفتيشية المشكلة من قبل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ومكتب غسل الاموال لزيارة المصارف التي ثبت قيامها بخرق قانون مكافحة غسل الاموال او تعليمات لجنة المزاد اضافة الى القيام بجولات تفتيشية للمصارف المخالفة.

- كما اكد البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال على المصارف المجازة كافة على ضرورة انشاء ( وحدة متابعة غسل الاموال) لدى المصارف على ان تكون هذه الوحدات مسؤولة عن متابعة وتنفيذ التزاماتهم بقانون غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004.

- وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال منشورا الى المصارف المجازة كافة بشأن السماح لشركات الهاتف النقال (اسيا سيل ) و (الاثير) المشاركة في مزاد العملة الاجنبية على ان لا تتعارض طلباتهم مع تعليمات المـزاد.

- وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال منشورا الى المصارف المجازة كافة تقرر بموجبه حذف واضافة اسماء الى لوائح اللجنة الخاصة بتجميد الارصدة وحظر السفر والاتجار بالاسلحة طبقا لقرار مجلس الامن رقم 1904 لسنة 2009 الصادر بموجب الفصل السابع بناءا على ما ورد بمذكرات رئاسة لجنة (1267) (المختصة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان).

- فاتح البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب غسل الاموال بناءا على طلب المديرية العامة لفرع البصرة ، وزارة الخارجية بشأن تأييد صحة صدور اتفاقية التعاون مع جمهورية العراق والمنظمة الدولية للهجرة من قبل الوزارة لوجود معاملات تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي.

- وجـه البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال وبناءا على قرار محكمة التحقيق اعماما الى المصارف المجازة كافة بوضع اشارة حجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة لمتهم هارب.

- قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي وتنفيذا لقرار الحكم الصادر من محكمة جنح الكرخ مصادرة المبلغ المضبوط لصالح مواطن تركي الجنسية وتسجيله لحساب وزارة المالية بالدينار العراقي.

- طلب البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال من هيئة النزاهة – دائرة التحقيقات / مكتب تحقيقات الرصافة المعلومات المتوفرة لديهم بشأن اسباب الاشتباه وفق قانون غسل الاموال بمتهم هارب.

- طلب البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب غسل الاموال وتنفيذا لقرار قاضي تحقيق الرصافة من مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية تحديد اسم المصرف او المصارف الاردنية التي ورد حوالات من خلالها لصالح شركة (فوناك للشرق الاوسط) مع اسم المصرف او شركة التحويل المالي التي وردت اليها الحوالات.

- زود البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال وزارة الداخلية/ مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية كافة كشوفات الحوالات الصادرة والواردة لاحدى الشركات وتقرير الهيئة المكلفة بتدقيق مراقبة اعمال مصرف الائتمان للتأكد من صحة وسلامة تحويلاتها الخارجية.

- وجه البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال كتابا الى مصرف البصرة الدولي لتزويده بكافة المعلومات المتوفرة لديهم عن احدى الشركات لصلتها بأنكشاف رصيد مصرف البصرة الدولي.

- وجه البنك المركزي العراقي منشورا من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال الى شركات التحويل المالي المجازة كافة بخصوص انشاء ( وحدة متابعة) في شركاتهم.

- وفيما يتعلق بوضع ضوابط مركزية لتنظيم عمليات تحويل المبالغ المالية من والى العراق وبالاخص ما يتعلق بمبالغ التبرعات للجمعيات والمنظمات الخيرية بها التي طالب مكتب مجلس الوزراء ، وضح البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال الى مكتب الوزراء بأن هناك تنسيق بين هذا البنك وبين دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة الى امانة مجلس الوزراء بأتباع الية لمنع استغلال هذه الجمعيات والمنظمات لعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال قيامهم بفتح حسابات في المصارف بأسم الجمعية او المنظمة وليس بأسماء الاشخاص العاملين فيها وتخويل المسؤولين فيها بتحريك تلك الحسابات اضافة الى مفاتحة المديرية العامة للحسابات في هذا البنك بتخصيص مبلغ (بالدولار) عن حصة العراق في تمويل مجموعة العمل المالي لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (المينافاتف) الواجبة الدفع قبل بداية شهر كانون الاول 2010.

- قيام البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب غسل الاموال بتوجيه انذار الى بعض شركات التحويل المالي المشاركة في مزاد العملة الاجنبية عن طريق المصارف لمخالفتها قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 وذلك لقيامهم بتحويل مبالغ مكررة لنفس المحولين والمستفيدين ولنفس الغرض.

- طلب البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال من وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بأسماء كافة الشركات التجارية المسجلة قانونيا لدى وزارة التجارة ، اضافة الى تأييد صحة صدور الرخص التجارية للشركات العربية ومنحهم اجازات ممارسة المهنة في العراق.

- ابلغ البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب مكافحة غسل الاموال شركات التحويل المالي المجازة بتقديم الكشوفات التحليلية الخاصة بأعمال بيع وشراء العملة الاجنبية على غرار كشوفات التحليل المالي على ان تكون مستوفية للمعلومات المطلوبة وفق مبدأ (اعرف عميلك) كما اكد المكتب على ضرورة التزامهم بتنظيم الكشوفات التي تتضمن عمليات التحويل المالي (الحوالات الصادرة والواردة) وارشفتها والاحتفاظ بكافة الوثائق داخل الشركة.

- فاتح البنك المركزي العراقي من خلال مكتب مكافحة غسل الاموال وزارة التخطيط/ الدائرة القانونية لغرض تزويد البنك بأسماء الاشخاص المدرجة في القوائم السوداء والسيرة الذاتية لكل منهم مع اسباب وضع اسمائهم في هذه القائمة لاغراض تدقيقية ومعلوماتية.

- وافق البنك المركزي العراقي على طلب مصرف الشمال في اقامة علاقات تعاون متبادلة مع بنك تركيا شريطة الالتزام بقانون مكافحة غسل الاموال والمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية.

- قام البنك المركزي العراقي ومن خلال مكتب غسل الاموال بتدقيق الكشوفات البالغة (1728) كشفا التابعة للمصارف الحكومية والخاصة و شركات التحويل المالي وتم اجراء اللازم بشأنها, اضافة الى تدقيق الكشوفات المالية التي تقدم الى لجنة المزاد لشراء العملة الاجنبية واتخاذ الاجراءات اللازمة عند اكتشاف خروقات قانونية استنادا الى قانون مكافحة غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004.

- كمـا تـم التصديق على (19268) وكالـــة.

## رابعا:
## اعمال قسم المدفوعات
## في البنك المركزي العراقي

ترتبط انظمة الدفع والتسوية بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيستين للسلطة النقدية وهما:

- تحقيق الاستقرار المالي (الرقابة المصرفية).
- تحقيق الاستقرار النقدي (السياسة النقدية).

وبذلك تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة هذه الانظمة بالاضافة الى دور السلطات النقدية كمستخدم لنظام الدفع (لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات السندات الحكومية او لانجاز عمليات الدفع الاخرى) فأنها تمارس دورين هامين في انظمة الدفع هما:

1- كمشغل للنظام بحيث تقدم خدمات تسوية المدفوعات للمؤسسات المالية المصرفية المشاركة من خلال حسابات هذه المؤسسات لدى هذه السلطات, كما يشمل هذا الدور تقديم البنى التحتية اللازمة لهذه الانظمة مثل الاجهزة والبرمجيات وانشاء الشبكات.

2- دور المشرف والمراقب على هذه الانظمة الذي يشمل وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الانظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة العمليات.

### اولاً- المشاريع الحالية

#### نظام المدفوعات العراقي IPS

هو نظام لتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة آمنة وكفوءة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي لـه بأعتباره مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص.

سعى البنك المركزي العراقي لتطبيق نظام المدفوعات الألكترونية ومنذ عام 2006 كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفائته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الاموال الألكتروني وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود.

***يتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة التالية :***

1. **نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS ( Real Time Gross Settlement )**
2. **نظام المقاصة الآلية ACH ( Automated Clearing House)**
3. **نظام مقاصة الصكوك الألكترونية CEP (Check Enablement project)**
4. **نظـام إيـداع وتسجيل السندات الحكوميـة GSRS**
   **( Government Securities Registration System )**
5. **شبكة ربط المصارف العراقية IIBN**

## أ - نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS

**نظام تسوية المدفوعات الإجمالية الآنية والذي يضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة وعلى أساس حركة بعد أخـرى.**

- **تـم البدء بالتشغيل الفعلي لنظام التسوية الإجمالية الآنية بتاريخ 2006/8/24.**
- **إشتراك جميع المصارف في النظام بالإضافة الى وزارة المالية.**
- **ربط جميع فروع البنك المركزي العراقي في المحافظات الجنوبية والشمالية بالنظام وقـد بلـغ عدد المصارف المشاركة (42) مصرف.**
- **اكمال برنامج الربط بين نظام الحسابات العامة الـICBS ونظام الـ RTGS .**
- **الاشتراك في النظام يتم من خلال العقد الموقع بين البنك المركزي والمصارف ووزارة المالية والذي يحتوي على كل القواعد وشروط العمل على النظام.**
- **بلغ عدد التحويلات بين المشاركين بحدود (3000) تحويل بالدينار العراقي و (400) تحويل بالدولار.**

## ب- نظام المقاصة الآلية C- ACH

إن نظام المقاصة الآلية يتيح لملفات أوامر الدفع بالتجزئة ( المدفوعات واطئة القيمة SVPO ومدفوعات الدين المباشر Direct debit ) من التبادل بين المشاركين وإحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين وتقديم أوامر التسوية الصافية (Net Settlement Instruction (NSI) الى نظام تسوية المدفوعات الإجمالية الآنية RTGS .

- تم البدء بالتشغيل الفعلي لنظام المقاصة الآلية الـ ACH بتاريخ 2006/9/14 بمشاركة الفروع الرئيسة للمصارف (الرافدين، الرشيد، التجاري العراقي، بغداد، الشرق الأوسط) بالإضافة الى فرعين آخرين لكل مصرف مشارك.
- عدد المصارف المشاركة (20) مصرفا بالإضافة الى فروع البنك المركزي في المحافظات الجنوبية والشمالية.
- أكمل البنك المركزي العراقي تدريب موظفي فروعه في البصرة، اربيل ، الموصل والسليمانية وتنصيب النظام في كل فروع المصارف في البصرة، اربيل والسليمانية لتفعيل وتسهيل إجراء التحويلات بين المحافظات.
- بلغ المعدل الشهري لأوامر الدفع المتبادلة بين المصارف المشاركة عن طريق النظام (500) تحويل بالدينار عراقي و (30) تحويل بالدولار.

## ج- نظام مقاصة الصكوك الألكترونية CEP

وهو جزء من نظام المقاصة الآلية، يتم من خلاله تبادل بيانات وصورة الصك الكترونيا ويحفظ أصل الصك في الفرع المودع فيه، ويتطلب العمل به توفير اجهزة المسح الضوئي Check Scanner وبرنامج الربط (SIS) الذي يربط هذه الاجهزة بالنظام، وسيبدأ التنفيذ التجريبي لهذا النظام في 2011/1/3 واشترك فيه (20) مصرفا ومن المؤمل البدء بالعمل الفعلي للمشروع في مطلع عام 2012 ليشمل جميع المصارف المجازة في العراق وحسب الخطوات التالية:

- الإنتهاء من مرحلة فحص الصكوك الالكترونية.
- اخذ البنك المركزي على عاتقه ومن خلال قسم المدفوعات تدريب (6) مصارف اضافة الى فرعين لكل مصرف وتهيئتهم للاشتراك في النظام .

- تنفيذ التشغيل التجريبي للنظام حيث تم ارسال تحويلات تجريبية (صكوك الكترونية حقيقية و اوامر دفع منخفضة القيمة للمصارف و من مواقعهم ضمن بيئة العمل التجريبي).
- تـم التشغيل الفعلي للنظام فـــــي 3/ 1/ 2011.
- يقوم البنك المركزي العراقي ومن خلال قسم المدفوعات بأعداد الخطط اللازمة لادخال جميع المصارف للعمل على هذا النظام خلال عام 2011.
- تـم اصدار تعليمات من قبل البنك المركزي العراقي تنظم الية تبادل الصكوك الالكترونية بين المشاركين حيث تم تشكيل لجنة ضمت كل من البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية ومصرفي الرافدين والرشيد لوضع هذه التعليمات.

### د- نظام إيداع وتسجيل السندات الحكومية

وهو نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي ووزارة المالية وتـم تشغيل النظام بصورة فعلية بتاريخ 2008/11/17 ويُمكّن هذا النظام البنك المركزي ووزارة المالية من مراقبة السيولة وإدارة عمليات المزاد حيث يتـم إصدار السندات وعمليات التسوية والمحافظة على التسجيل الأولي وبضمنها عمليات دفع الفائدة والرهون.

- بلغ عدد المصارف المشاركة في النظام (22) مصرفا.
- يقوم البنك المركزي ووزارة المالية بتنفيذ المزادات عن طريق النظام بمعدل (2) مزاد شهريا لكل منهما.
- يجري حاليا توسيع العمل ليشمل المؤسسات المالية اضافة الى المصارف حيث تـم تهيئة هيئة التقاعد الوطنية للاشتراك في مزاد الحوالات.
- يعمل البنك المركزي على تطوير الأسواق الثانوية عن طريق وربطه مع النظام الألكتروني لسوق العراق للأوراق المالية.

### هـ- شبكة ربط المصارف العراقيةIIBN

وهي شبكة لاسلكية ذات تقنية عالية تربط الفروع الرئيسة لجميع المصارف الحكومية والأهلية ووزارة المالية مع البنك المركزي لخدمة نظام المدفوعات العراقي وربط فروع البنك المركزي مع بعضها البعض لإنجاز الفعاليات المختلفة في هذه الفروع وتُمكّن الشبكة من تنفيذ أي فعالية من فعاليات الدفع الألكتروني مستقبلاً وتمتاز الشبكة بالسرعة والكفاءة والسرية العالية وامكانية التوسع، تـم البدء بتنفيذ الشبكة في نهاية عام 2007 وتـم تشغيل الشبكة في عام 2009 .

- بلغ عدد المصارف المشاركة في الشبكة (40) مصرفا.
- تشغيل نظام (Web Sense) لحماية منظومات الانترنيت من اعمال القرصنة والفايروسات.
- تشغيل نظام الارشفة في الدائرة الادارية.
- تأهيل الربط بين موقعي البنك المركزي العراقي بعد تاريخ 2011/1/3,
- تنصيب برامجيات الصكوك على السيرفرات.
- ربط السيرفرات الرئيسة مع السيرفرات الاحتياطية.
- صيانة جميع الانظمة في حاسبات البنك والمصارف والفروع التابعة.

### ثانياً- المشاريع المستقبلية

يعمل البنك المركزي العراقي مع المنظمات الدولية لاعداد الخطط اللازمة للتطوير وكما يأتـي:

- تحديث نظام المدفوعات العراقي IPS (RTGS-ACH-GSRS) ، وذلك لغرض التوافق مع المعايير والانظمة العالمية في مجال المدفوعات لغرض استيعاب الزيادة في حجم التعاملات التي تتم من خلال هذا النظام من اجل تسهيل التوافق مع الانظمة المصرفية المختلفة (C.B.S) في المصارف العاملة في العراق مما يمنح المرونة في ادخال واسترجاع البيانات والتحويلات وتسهيل عملية الخزن الاحتياطي والمتزامن مما يضمن عدم او ضياع اي معلومات.
- نظام المتاجرة:

تطوير نظام ايداع السندات الحكومية GSRS ليشمل تبادل الاسهم والسندات وربط النظام مع سوق العراق للاوراق المالية لتسهيل عملية المتاجرة.

**المدفوعات بالتجزئة :**

**تطويـر نظـام ACH لتسهيل عملية التسويات لدفوعات التجزئة التـي تتـم عـن طريـق (Mobil, POS, ATM….) .**

- **انشاء ادارة الموزع الوطني (National Switch) والذي سيمكن المصارف والمؤسسات المالية ذات الصلة من اجراء عمليات التسوية فيما بينها عن طريق نظام المدفوعات العراقي (IPS) ويسهل انسيابية تبادل هذه الدفوعات بين المصارف مهما اختلفت الاجهزة والمعدات الخاصة بهذه المدفوعات.**
- **انشاء مركز تواصل بين البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة في العراق لغرض تبادل المعلومات بصورة امنة وكفوءة بأستخدام المعايير العالمية في هذا الخصوص ومن خلال برنامج Iotus Notes .**
- **اتمـتة المعلومات Data Base Center بالتعاون مع المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان على انشاء و ادارة جميع بيانات هذا البنك وفهرستها من خلال نظام XBRL مما يتيح للبنك المركزي الحصول على البيانات الاحصائية الكترونيا وبصورة دقيقة بدون التدخل البشري.**
- **تأسيس وانشاء موقع بديل داخل وخارج العراق مع انشاء محطة بـث لشبكة ربط المصارف لاستيعاب التوسع في عدد المصارف في بغداد.**

## 3.التشريعات والقوانين

- **من اجل العمل في بيئة قانونية سليمة سعى البنك المركزي العراقي لاصدار التشريعات واللوائح التنظيمية اللازمة لانظمة الدفع الالكتروني في العراق، كما عمل هذا البنك مع أطراف أخرى مثل (وزارة الخزانة الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية والبنك الدولي) على اعداد قانون التوقيع والمعاملات الالكترونية وتمت موافقة مجلس الوزراء على هذا القانون وتـم رفعه الى مجلس النواب للمصادقة عليه, و بناءا على المادة (30) من هذا القانون خوّل البنك المركزي العراقي بأصدار تعليمات تنظم اعمال التحويل الالكتروني وايـة اعمال اخرى تتعلق بالامور المصرفية الالكترونية.**
- **تـم اصدار تعليمات من قبل البنك المركزي العراقي تنظم الية تبادل الصكوك الالكترونية بين المشاركين حيث تـم تشكيل لجنة ضمت كل من ( البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية ومصرفي الرافدين والرشيد) لوضع هذه التعليمات.**

إحصائية لتبادل أوامر الدفع من خلال نظام الـ RTGS

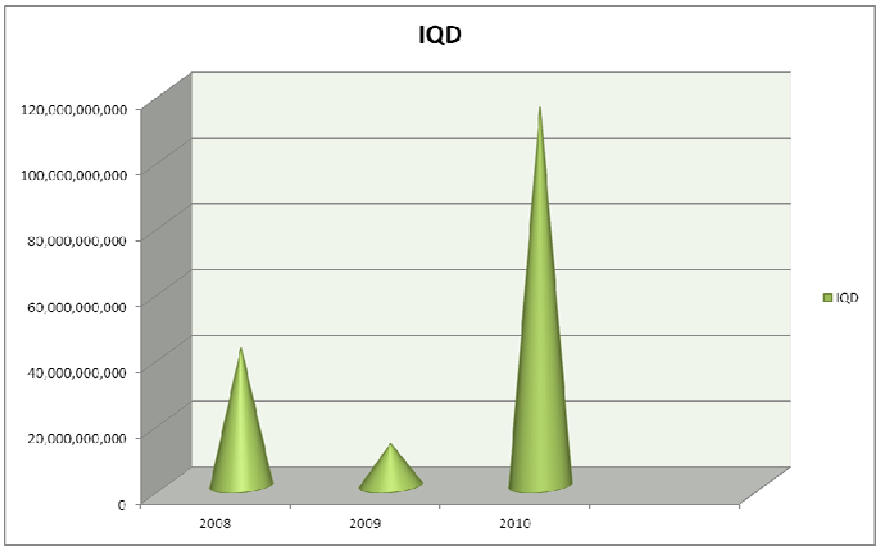


إحصائية لتبادل أوامر الدفع من خلال نظام الـ RTGS

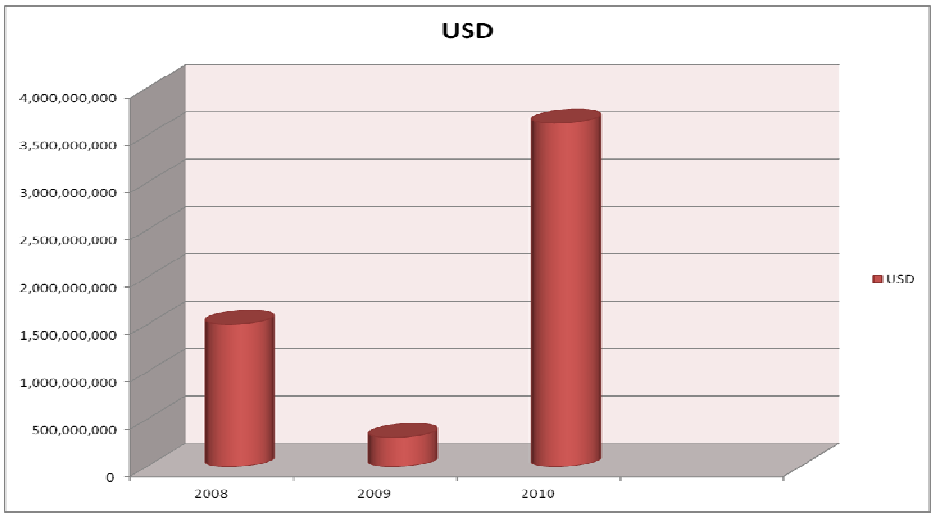

إحصائية لتبادل أوامر الدفع عن طريق نظام الـ ACH

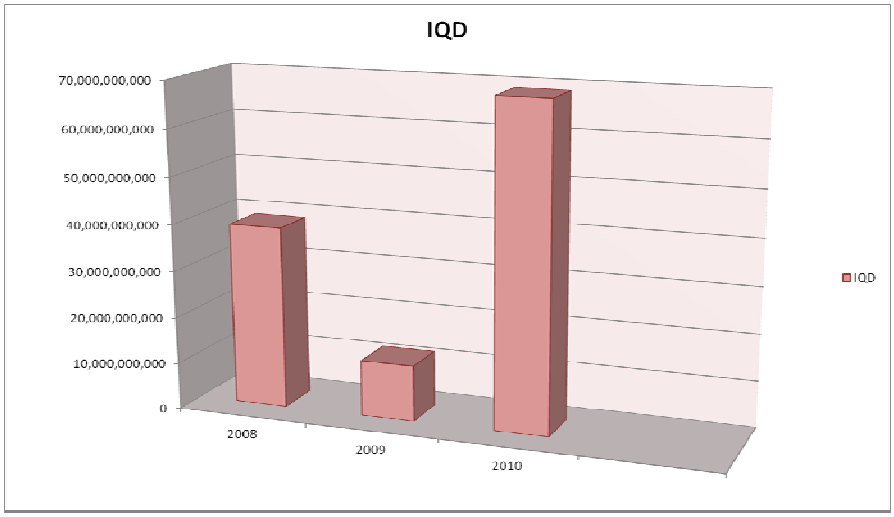


إحصائية لتبادل أوامر الدفع عن طريق نظام الـ ACH

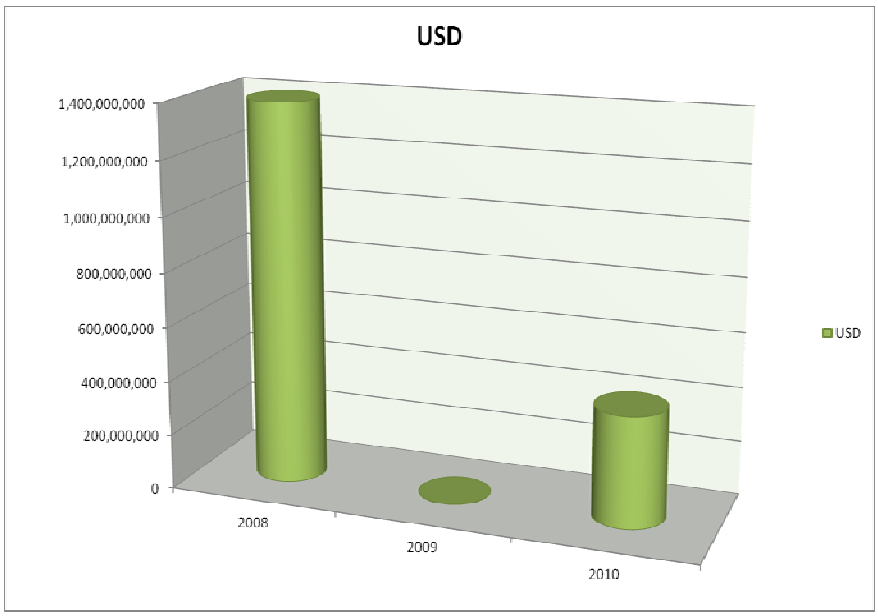

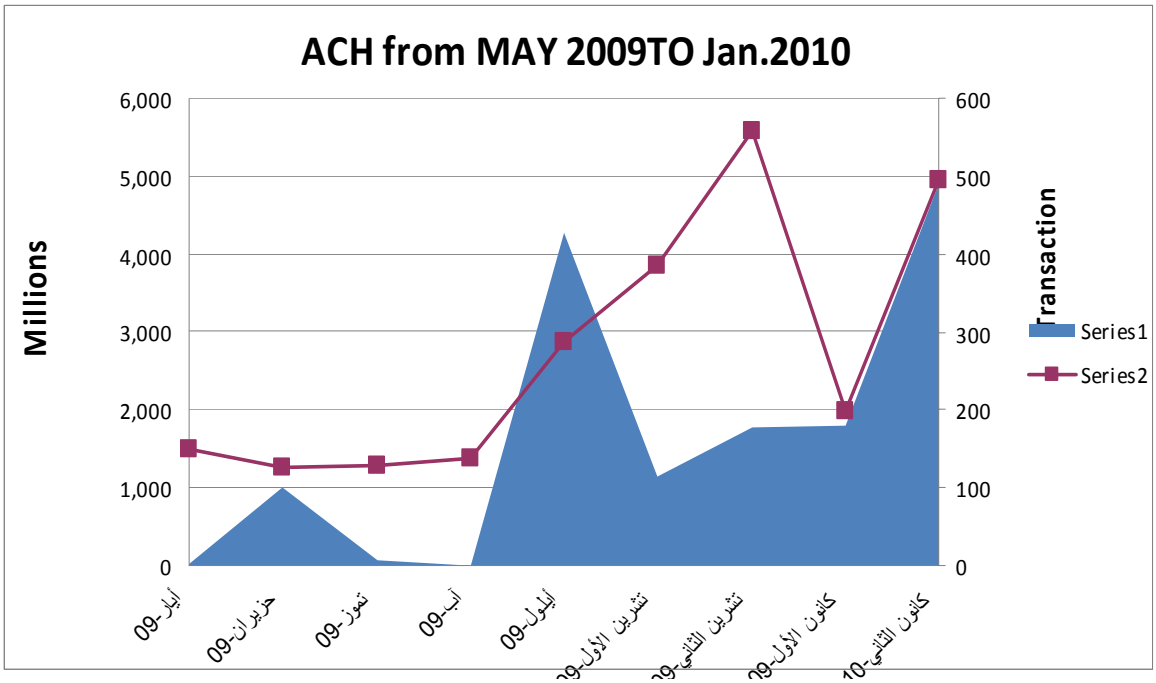
ACH from MAY 2009TO Jan.2010
Millions
Transaction
6,000
5,000
4,000
3,000
2,000
1,000
0
600
500
400
300
200
100
0
Series1
Series2
أيار-09
حزيران-09
تموز-09
آب-09
أيلول-09
تشرين الأول-09
تشرين الثاني-09
كانون الأول-09
كانون الثاني-10

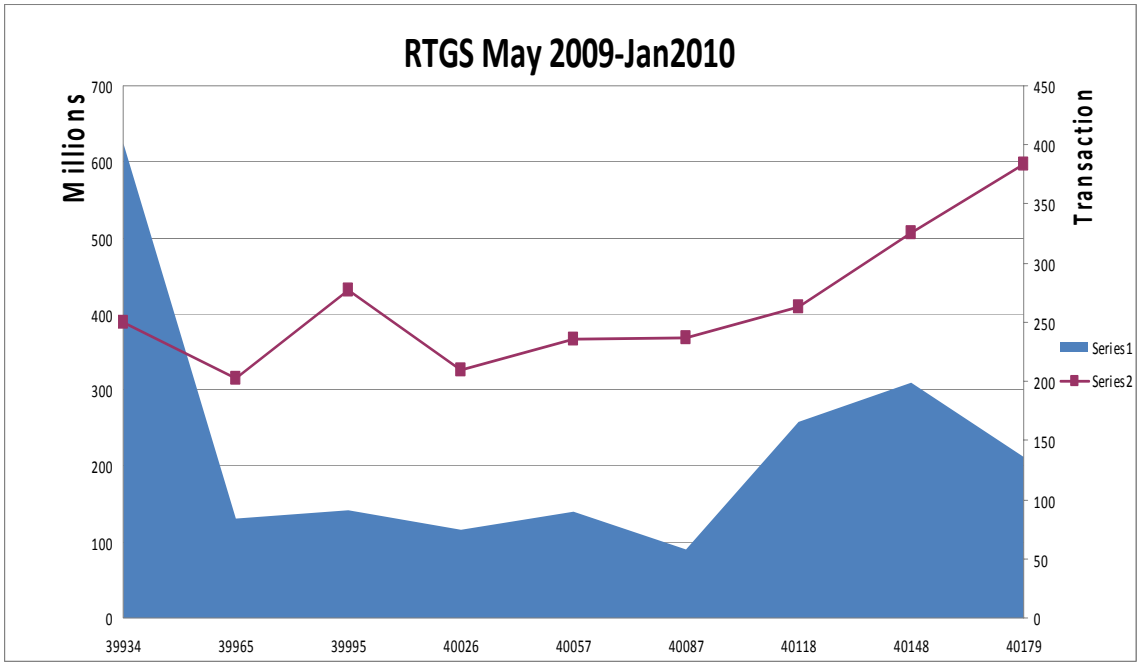
RTGS May 2009-Jan2010
Millions
Transaction
700
600
500
400
300
200
100
0
450
400
350
300
250
200
150
100
50
0
Series1
Series2
39934
39965
39995
40026
40057
40087
40118
40148
40179

## خامسا:
## المؤسسات الساندة
## للجهاز المصرفي العراقي

لغرض تطوير مفردات هذا التقرير ، فقد قام القسم المعد لـه باضافة فقرة جديدة تناولت دراسة واقع المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي والتي تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية وكما مبين ادنـــاه :

تمثل السوق المالية في مختلف البلدان حجرالزاوية في الاقتصاد الوطني لدورها في توفير الاموال من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجزالمالي لتلبية احتياجاتها المالية لانجاز مهامها واهدافها المختلفة .

ونظراً لهذه الاهمية ، فقد اولى العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماما متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الافصاح والشفافية، انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة .

اعتمد الاقتصاد العراقي في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية على عائدات النفـــط ، ونتيجة للتذبذب المستمر في عائدات النفط وانحسار عوائد السياحة بسبب الاحداث التي شهدها العراق مابعد احداث عام 2003 ، بـدأ العراق بتبني سياسات مالية ونقدية استهدفت التكيف مع مستويات اقل من العوائد، بل السعي الى ترشيد الانفاق الاستهلاكي ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع القطاع الخاص واعطاءه دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، ووضع الخطط والبرامج لزيادة عدد المؤسسات المالية وتطوير اعمالها والعمل على تطوير اسس وقواعد وقوانين السوق المالية ومنها سوق العراق للاوراق المالية وسوق رأس المال لدورها في خلق فرص العمل ، وتقديم الخدمات المالية المختلفة .

### *مكونات السوق المالية العراقية*

تعتبر السوق المالية العراقية من بين اقدم الاسواق المالية العربية بالرغم من ان انها تُعد حديثة النشأة مقارنة بالاسواق المالية الدولية ، ويعود ذلك لاسباب عدة من اهمها حداثة انشاء الشركات المساهمة ، وضعف الامكانيات المالية للعراق ماقبل عهد النفط ، وانتشار ظاهرة الفقر ، وتضم السوق المالية العراقية التشكيلات التالية :

- *المصارف وفروعها* حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عـام 2010 (48) مصرفاً لها (912) فرعـاً ومكتباً بضمنها (14) فرع لمصارف اجنبيـة .

- *رابطة المصارف الخاصة في العراق .* تأسست الرابطة بتاريخ 2004/5/5 بمشاركة تسعة عشر مصرفا خاصا ، اضافة الى فروع المصارف العربية والاجنبية والشركات المالية ذات الصلة الساندة للعمل المصرفي والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي. وذلك لمتابعة المستجدات التي تؤثر في العمل المصرفي العراقي بشكل عام والتأثيرات على المصارف الخاصة بشكل خاص من خلال تطوير العلاقة مع السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي وذلك بتبادل الآراء مع الادارات العليا في البنك عن طريق الاجتماعات واللقاءات المتواصلة .

- يتكون الهيكل الاداري للرابطة من عشرة اعضاء ويتكون الهيكل التنظيمي من ثلاث مكونات هي : الهيئة العامة ، والهيئة الادارية ، والمدير التنفيذي .

- تتكون الهيئة الادارية للرابطة من (22) مصرف تجاري خاص ومن (9) مصارف اسلامية عراقية واجنبية وثلاثة فروع من المصارف العربية والاجنبية وشركة ساندة واحدة للعمل المصرفي .

- *شركات التأمين* البالغ عددها (31) شركة عراقية بضمنها ثلاث شركات حكومية هي الشركة الوطنية للتأمين، الشركة العراقية للتأمين، والشركة العراقية لاعادة التأمين ، اضافة الى ( 28) شركة تأمين خاصة .

تهدف هذه الشركات الى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ضمن اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة التأمين واعادة التأمين والاستثمار وتقديم المشورة بكل مايتعلق بالتأمين . وتتسم بأن قدراتها المالية لازالت ضعيفة وخدماتها التأمينية محدودة وتشرف عليها وزارة المالية ، ويدقق اعمالها البنك المركزي في مجالين هما ( تدقيق القروض المقدمة من قبلها والمحفظة الاستثمارية التي تملكها ) وينظم اعمالها قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005 . وبالنظر لوجود مؤشرات سلبية في القانون اشرتها شركات التأمين ذاتها حدت من نشاطها واضرت بمصالحها وعلى نتائج اعمالها السنوية وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية ، مما يتطلب اعادة النظر بمواد هذا القانون .

- *صندوق توفير البريد* الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور واعادة استثمارها في مختلف المجالات ، وله (350) فرعاً منتشرة على مختلف المحافظات ويعتبر كقناة لاستقطاب السيولة المتواجدة خارج الجهاز المصرفي .

- *هيئة الاوراق المالية* ، تأسست هذه الهيئة بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 كهيئة حكومية مستقلة تهدف الى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق من خلال تقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال ومنح التراخيص ، كما تقوم بمراقبة المشاركين في اسواق رأس المال مستندة على قاعدة الشفافية والافصاح والكفاءة والعدالة بين المتعاملين لتوفير الحماية لهم في السوق للتقليل من حالات الغش والخداع عند طرح او تداول الاوراق المالية ، اضافة الى السعي لخفض المخاطر التي تتعرض لها الاوراق المالية

في الاسواق . كما تعمل على رفع الوعي الاستثماري للمستثمرين وكيفية الحفاظ على حقوقهم وتنميتها ضمن اسواق المال في العراق .

- *سوق العراق للاوراق المالية* الذي تأسس بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 لغرض تنظيم عمليات بيع وشراء الاوراق المالية ، وله فرع في اربيل ، وقد شهد السوق تطورات ملموسة على صعيد تداول الاسهم الكترونياً ، واصدار الشهادات في نفس يوم التداول من خلال مكتب الايداع والتحويل التابع لـه والسماح للاجانب لشراء وبيع الاوراق المالية العراقية ، واعادة النظر بالشروط المطلوبة على نشاط وسطاء الاوراق المالية اضافة الى اعادة النظر بعمولة السوق .

- *شركات الصرافة* التي تم تأسيسها في فترة الثمانينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي ، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الاجنبية داخل العراق ، ويبلغ الحد الادنى لرأسمالها الجديد (150) مليون دينار ، ويبلغ عددها حتى نهاية عام 2010 (308) شركة تركزت معظمها في بغداد وقسم قليل منها في المحافظات ، وقد وافق البنك المركزي على منح اجازات جديدة للشركات التي تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات في عام 2003 حتى الان استنادا لقرار مجلس ادارته المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ 2011/2/10 .

- *شركات التحويل المالي* ، وتعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية وتستند في عملها الى التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي رقم (93) لسنة 2008 وعددها (32) شركة لغاية نهاية عام 2010 وتقوم بعملية تحويل واستلام الاموال من داخل العراق وخارجه عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية.

- *شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية* يبلغ عددها (47) شركة كما في نهاية عام 2010 ويشرف على تدقيق اعمالها سوق العراق للاوراق المالية .

- *شركات الاستثمار المالي* ، ويبلغ عددها (10) شركات وينظم اعمالها نظام شركات الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998 ، ويمكنها القيام بكافة عمليات الاستثمار كبيع وشراء الاسهم والسندات وتأسيس الشركات المساهمة واستثمار اموالها في المصارف . وقد قام البنك المركزي العراقي باعادة النظر بهذه التعليمات لتطوير وتوسيع مجالات عمل هذه الشركات والحد من المعوقات التي تواجه اعمالها .

- *صندوق التقاعد* ، وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم ، حيث تبلغ موجوداته بحدود (4.5) ترليون دينار مايقارب (5) مليار دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية للمتقاعدين .

- *شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة* ، وهي من احدث المؤسسات العاملة في السوق ، وحدد رأسمالها مابين (1) مليار دينار للشركة المحدودة و (2) مليار دينار للشركة المساهمة وتنظم اعمالها التعليمات رقم (3) لسنة 2010 الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم 4164 في 2010/9/20 وتوجد حالياً شركة واحدة وهي ( الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة ) حيث تقوم بتوفير جزء من رأسمالها للاقراض من قبل المصارف

الخاصة المساهمة فيها وذلك لتسهيل عملية التمويل وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعايــة القاصريــن .

- *الشركة العراقية للكفالات المصرفية / شركة مساهمة*

الشركة العراقية للكفالات المصرفية شركة مالية غير مصرفية ذات مسؤوليــة محدودة مملوكة من قبل أحد عشر مصرفا خاصا استنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي.

تأسست الشركة في عام 2006 في ظل بيئة امنية صعبة جدا وبالرغم من ذلك استطاعت الشركة بناء هيكلها ووضع الاسس والسياسات الخاصة بعملها وتتعامل مع بيئتين وهما:

- البيئة الداخلية المتمثلة بسياسات العمل وهي بيئة تعمل وفق الضوابط والانظمة المعتمدة .
- البيئة الخارجية المتمثلة بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية السائدة في العراق .

وبالرغم من كل المؤثرات الخارجية والداخلية استطاعت الشركة ان تبني هيكلها وتعزز الروابط والثقة بينها وبين المصارف الخاصة من خلال الدعم المقدم مــن الوكالة الامريكية للتنمية عن طريق مشروع ازدهار السابق ومشروع التجارة الحالي ، حيث تــم تخصيص مبلغ (5) مليون دولار الى صندوق الضمان الخاص بالشركة وتـم استلامه على شكل دفعات حسب عدد الضمانات التي تحققها الشركة ابتداءا من عام 2006 لغاية عام 2009 .

الهدف الرئيسي للشركة هو تسهيل مهمة اصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم من خلال التأمين على مبالغ القروض المقدمة لهم .

تقوم الشركة بتقديم ضمانات للمصارف المقرضة تصل الى 75% للقروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة وتكون حدود هذه القروض من( 5 الى 250 ) الف دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي.

اقرت الهيئة العامة للشركة تحولها من شركة محدودة الى شركة مساهمة خاصة من خلال زيادة رأس المال ودخول مساهمين جدد استنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي وموافقة وزارة التجارة / دائرة مسجل الشركات وبموجب احكام قانون الشركات رقـم 21 لسنة 1997 وتـم تحقيق التحول بتاريخ 25/ 9 /2009 .

بـدأت الشركة اعمالها برأس مال قدره (5.45) مليار دينار عراقي في عام 2006 كشركة ذات مسؤولية محدودة تـم زيادته الى (7) مليار دينار عراقي وتحولت الشركة الى شركة مساهمة خاصة.

يتكون عدد المساهمين في الشركة مـن :
- 14 مصرفا خاصا
- 1 شركة وساطة
- 16 مساهم شخصي.

جدول رقم (7)
يبين عدد القروض حسب الجنس

| الجنس | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | مايس 2011 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اناث | 1 | 35 | 132 | 1093 | 1104 | 926 | 3291 |
| ذكور | 0 | 2 | 23 | 105 | 153 | 140 | 423 |
| المجموع | 1 | 37 | 155 | 1198 | 1257 | 1066 | 3714 |

تحتفظ الشركة بأستثماراتها في مصارف مختارة وتعتمد السياسة الاستثمارية على اساس تنويع الودائع وتوزيعها على اكثر من مصرف وكذلك اسعار الفائدة حيث تقوم بدراسة هذه العناصر لخلق حالة التوافق فيما بينها للوصول الى اقصى عائد ممكن مع اقل المخاطر، بالاعتماد على السياسة المعتدلة التي تنتهجها .

يتـم اعداد ومراقبة تنفيذ سياسة الاستثمار من خلال اللجنة المالية المنبثقة من مجلس ادارة الشركة والتي تتولى مهام وضع سياسة الاستثمار وتحديثها وفقا لنظام (CAMEL) لاداء المصارف الخاصة الذي اعتمده البنك المركزي العراقي منذ عام 2007 .

### *الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ICF-SME)*

للشركة دوراً مهماً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم بتوفير رأس مال مخصص للإقراض الى المصارف المساهمة فيها والتي هي مجموعة من المصارف العراقية الخاصة وذلك لتسهيل عملية تمويل القروض للمشاريع الصغيرة المتوسطة.

تهدف الشركة الى حث المصارف العراقية المساهمة في رأسمالها وغيرها من المصارف لتقديم التمويل المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

قامت المصارف المساهمة في الشركة بتوسيع مجالات توفير القروض من خلال ابتكار المنتجات والتمويل المستقر والاقراض لقاء كلف تمويل مناسبة وبرامج اقراض مستهدفة. وهي تعتمد على أفضل الممارسات في مجال توفير القروض وتسهيل اجراءات الحصول عليها. وتعد عاملا محفزا يساعد في تسريع دخول المصارف الأهلية إلى سوق القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لبناء قاعدة تمويل مستدامة، وهي منفتحة على التعاون مع كافة الجهات المانحة من أجل تطوير وتفعيل عمل القطاع الخاص في العراق.

تأسست هذه الشركة بدعم مالي من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والشعب الامريكي، برأسمال قدره (6) مليون دولار وبدأت العمل في حزيران من عام 2009 ، عبر مجموعة من المصارف المساهمة فيها تسمى ( الشبكة المصرفية ) .

وبلغت القيمة الاجمالية لقروض المصارف المساهمة في الشركة كما في نهاية عام 2010 (15,1 ) مليون دولار وبلغ عدد المستفيدين 781 مقترض يتوزعون على 17 من اصل 18 محافظة. وقد تمكنت المصارف من تحقيق ذلك بإستخدام الموارد المتاحة والبالغة (7) مليون دولار بشكل تام الى جانب التمويل المشترك الذي تقدمه المصارف المشاركة والاستخدام الفاعل لاقساط السداد الى قروض جديدة .

- تعمل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الثقة في عمليات الإقراض لدى المصارف الخاصة في العراق، والتي تنامت عن طريق الدعم المادي والفني الذي يقدمه مشروع "تجارة" لتوسيع حجم التمويل المقدم لقطاع الأعمال الصغيرة في العراق.

***مخطط نشاطات الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة – كيف تعمل الشركة***

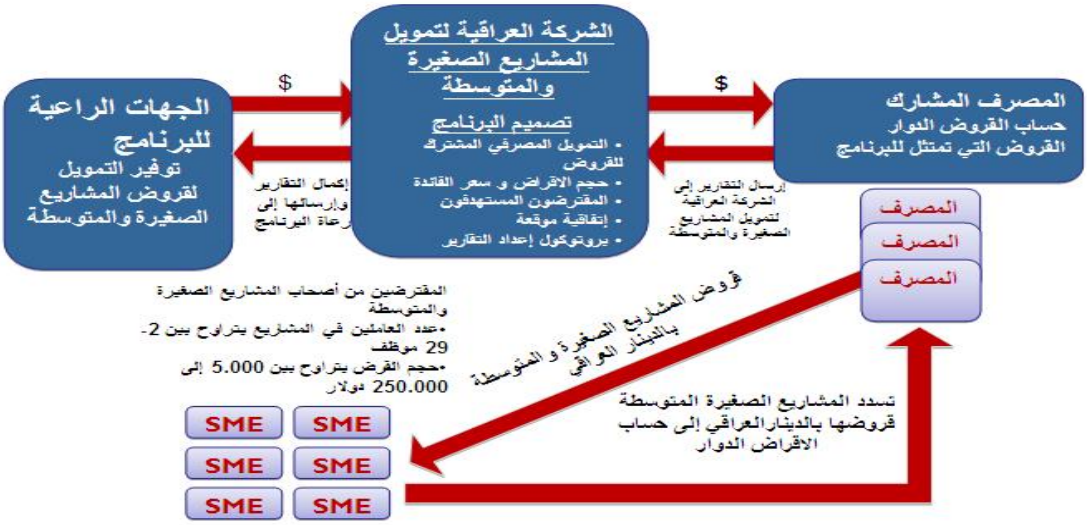

## سعرالفائدة على القروض

إن توفير رأس المال الأولي للشركة شجع المصارف المساهمة على إستيفاء سعر فائدة يقل عن سعر السوق و يبلغ المعدل 10% سنوياً في الوقت الحالي وهو يقل بنسبة 20% عن أسعار السوق. وتستوفي الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رسوماً إدارية تقدر بـ (4%) سنوياً عن كافة التخصيصات المقدمة إلى المصارف المساهمة، تاركة لها هامش ربح يصل إلى 6% سنوياً.

**ديناميكية توليد القروض للشركة (116%> من الموارد) 31 كانون الاول 2010**
**18 شهر من العمليات، 9 مصارف مساهمة، 781 قرض**

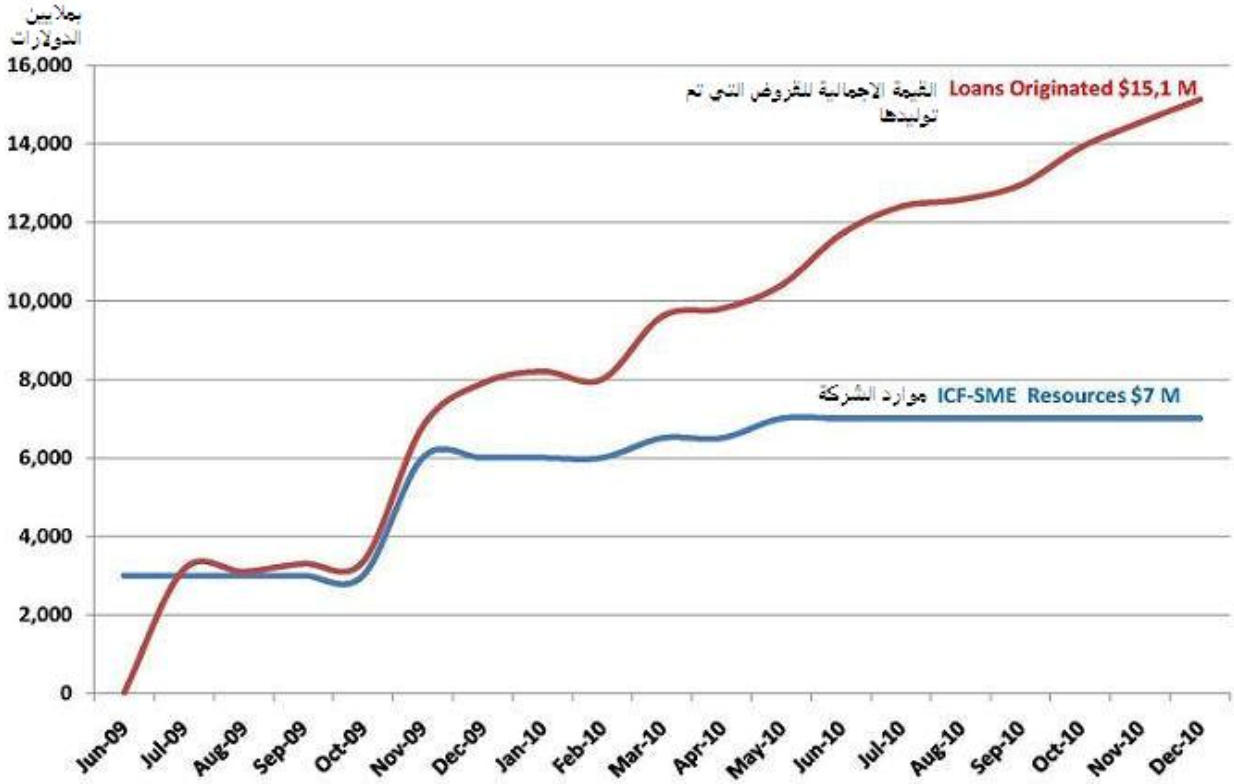

- **مركز الايداع العراقي**

**تأسس مركز الايداع العراقي في 2009/4/19 بعد موافقة هيئة الاوراق المالية بفصل مركز الايداع عن سوق العراق للأوراق المالية وباشر عمله فـــي 2010/1/1 كمؤسسة اقتصادية غير ربحية تساهم في تعزيز الاستثمار الاقتصادي الامن والمستقر وذلك بدعمه لجميع القطاعات الاقتصادية والمستفيدة من الخدمات الضرورية التي يقدمها المركز لاستكمال التداول الالكتروني لكونه تابع لسوق العراق للأوراق المالية.**

**يهدف المركز الى تعزيز ثقة المستثمرين بالاوراق المالية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بسهولة عن طريق السجل المركزي لحفظ الاوراق المالية وشهادات الاسهم لكافة شركات الاستثمار المساهمة وذلك للحد من المخاطر التي كانت تجري اثناء التداول اليدوي مثـل تعرض الورقـة الماليـــة ( شهادة الاسهم ) للتلف أو الفقدان أو التزوير.**

- **تقليل المخاطر الناجمة عن تنفيذ عمليات التسوية .**
- **انشاء قاعدة بيانات متكاملة لمالكي الاوراق المالية ( شهادات الاسهم ) من خلال انشاء سجل مركزي للايداع الذي بدوره يعزز في عملية سرعة دوران الاوراق المالية ويؤدي الى جـــذب المستثمر الاجنبي من خلال مواكبة المعايير الدولية في استخدام نظام القيد المركزي.**
- **بلغ عدد الايداعات في المركز (984) مليار سهم من اصل (1.9) تريليون سهم موزعة على (85) شركة مسجلة في المركز .**
- **تصميم وتنفيذ عدة انظمة الكترونية لغرض بناء قاعدة بيانات رصينة للمساعدة في اتخاذ قرارات صحيحة وتقديم الخدمات للمساهمين والمستثمرين واصدار كشف بتفاصيل ايداعاتهم لكافة الشركات المساهمة المسجلة في مركز الايداع وكذلك مخاطبة الشركات باصدار اوراق ماليـــــــة ( شهادات أسهم) بـدل ضائع واجراء عمليات التنازل والارثية، اضافة الى تقديمه الخدمات لشركات الوساطة وتسهيل مهمة عملهم في عمليات الايداع ونقل الملكية. وتـم تسجيل خمسة شركات مساهمة جديدة في المركز عـام 2010 .**
- **وبهدف تطوير اعمال المركز ، فقد قـام قسم الانظمة في المركز بتصميم وتنفيذ عدد من الانظمة التي تخدم المركز وهي -:**

**ا - نظام مطابقة رؤوس أموال الشركات ، نظام التقارير الاحصائية ، نظام توليد الحركات للشركات المساهمة وشركات الوساطة ، نظام احتساب الرسملة ، نظام تقارير الملكية ، نظام ترحيل الحركات ، نظام الاستثمارات ، نظام الحجز والرهن ، ونظام الاجازات .**

- بلغ عدد الشركات المسجلة لدى مركز الايداع (85) شركة وتبلغ عدد شركات القطاع المصرفي (21) شركة برأسمال (1.6) تريليون دينار متقدم بنسبة (82.4%) على القطاعات الاقتصادية المساهمة في السوق ،كما تبلغ كمية الاسهم المودعة لهذا القطاع في مركز الايداع (754.6 ) مليار سهم وبنسبة ايداع (49.1%) من مجموع الايداعات للقطاعات الاقتصادية الاخرى لدى المركز .

- الشركة العالمية للبطاقة الذكية

تأسست الشركة العالمية للبطاقة الذكية المختلطة برأسمال قدره (3) مليار دينار مايعادل (2.6) مليون دولار بالمساهمة بين اكبر مصرفين حكوميين ( الرافدين والرشيد ) مع المنظومة العراقية للدفع الألكتروني والتي تعد واحدة من الشركات الرائدة في القطاع الخاص في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات ويقع مقرها الرئيس في بغداد ، ولها مكاتب في جميع المحافظات العراقية.

أهداف الشركة : توظيف التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي والمصرفي في العراق. وإصدار 10 مليون بطاقة الكترونية للتداول بها عبر 30,000 نقطة بيع بواقع 500 مليون معاملة في السنوات الخمس القادمة.

يعمل في الشركة سبعمائة موظف من الكوادر العراقية الكفوءة في مجال هندسة المعلومات والاتصالات و المختصين في القطاع المالي والمصرفي وخبراء الإدارة والأعمال .

تخضع حسابات الشركة لتدقيق ديوان الرقابة المالية وضوابط البنك المركزي العراقي كمؤسسة مالية غير مصرفية .

ابتدأ العمل بنظام بطاقة كي في العراق أواخر عام 2008 . ثم اتسع بانتظام ليصل الى أكثر من 2 مليون بطاقة الكترونية في نهاية عام 2010 وتسعى الشركة الى عقد الشراكات الإستراتيجية مع أفضل الشركات الدولية للعمل في تطوير التكنولوجيا في البلد. وسيتم التوسع الى المحلات عن طريق شبكة من نقاط آلية تناهز (30000) جهازفي نهاية عام 2015 .

تعتبر الشركة العالمية للبطاقة الذكية من الشركات الرائدة في استخدامات البطاقة الذكية عن طريق تقنية ( البايومترك ) ومطابقة البصمة ولها حضور واضح في جميع انحاء العراق. تعتمد استراتيجتها على تطبيق منظومة دفع وتسوية واتصالات متكاملة يمكن تطبيقها في مختلف المناطق النائية والحضرية في العراق بصرف النظر عن وجود بنية تحتية للاتصالات أم لا. وبذلك وفرت ملايين الدولارات الى ميزانية الدولة العراقية من خلال سهولة عمليات الدفع والتحصيل وسرعة تداول النقود .

في اقل من سنتين من انطلاق ( مشروع بطاقة كي ) تـم الوصول الى 2 مليون حامل للبطاقة مع امكانية الوصول الى مليوني بطاقة مـع نهايـة 2010 ، حيـث ان اصـدار 100000 بطاقة شهريا يُعد شاهداً على النجاح الكبير الذي حققته منظومة بطاقة كي ، بموازاة ذلك سيتـم التوسـع لشمـول المتاجـر عـن طريـق شبكـة مـن نقـاط البيـع الالي تنـاهـز الـ 30000 جهاز مع نهاية 2015 .

## 1 - الخدمـــة

### المزايا المقدمة للزبائن :

1. اعطاء الزبائن حسابات متحركه غير مكلفة مؤمنة باستخدام البصمة الحية .
2. القيام بالعمليات المصرفية من خلال البطاقة يقلل من مخاطر السرقة والجريمة .
3. تقليل العمولات المصرفية.
4. التسوق من خلال البطاقة في المتاجر بدون عمولات .
5. تقليل الحاجة الى الانتظار في طوابير عند المصارف ايام دفع المستحقات المالية كالرواتب والاعانات .
6. اعطاء الزبائن القدرة على الإستفادة من فعاليات مصرفية بكلف معقولة .
7. امكانية فتح حساب ( محفظة توفير ) حيث تحصل المبالغ المودعة على فوائد اضافية .

### الخدمات المقدمة لحاملي البطاقات :

- سحب النقد في فروع المصارف او المتاجـر .
- ايداع النقد في فروع المصارف.
- الإستعلام عن الرصيد وقائمة الحركات دون الإتصال بالحاسبة المركزية.
- التحويل بين الحساب الجاري والتوفير.
- تحميل المبالغ على البطاقة الذكية في فروع المصارف والمحلات بغض النظر عن وجود اتصال مع الحاسبة المركزية من عدمـه.
- التسوق باستخدام بطاقة دون الاتصال بالحاسبة المركزية.

**الخدمات المتوفره لحاملى البطاقة :**

- حساب التوفير ، الحولات المالية الداخلية والخارجية ، خدمات دفع الفواتير ، خدمات القروض وخدمات السلفة بضمان الراتــب .

## 2 - تحويل الأموال

**المزايا المقدمة لحاملي البطاقات :**

1. طريقة امينة وفعالة لإيصال الأموال إلكترونيا الى الاهل والأصدقاء. وذلك لامكانية حامل البطاقة فقط ان يحول الحوالات من حساب البطاقة عن طريق البصمة الحية مع مراعاة تعليمات مكافحة غسل الاموال .
2. يكون استلام الحوالة خلال دقائق من ارسالها وتقليل كلف وعمولات ارسال الحوالات .
3. لا يمكن تحميل مبلغ الحوالة إلا على البطاقة المراد إرسال الحوالة اليها . ويمكن ان تتم عملية تحميل مبلغ الحوالة على بطاقة المستلم دون الإتصال بالمنظومة المركزية عن طريق استعمال الرمز المشفّر .
4. تقليل مخاطر السرقة والاحتيال باستعمال التحويل الالكتروني .

## 3 - خدمات التسوق

تدير خدمات التسوق حركة النقد بين الزبائن والمتاجر وتجار الجملة ومجهزي الخدمات المالية وفق النظام الالكتروني .

## يصدر عن قسم بحوث السوق المالية التقارير التالية:

1- التقارير الفصلية للاستقرار المالي في العراق
2- التقارير الشهرية والنصف سنوي والسنوي لتطور هيكل اسعار الفائدة للمصارف كافة العاملة في العراق
3- التقارير الفصلية لتطور القطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية

للاستفسار عن الاصدارات اعلاه يمكنكم مراجعة المديرية العامة للاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي الكائن في بغداد / الجادرية

لمراسلتنا يرجى اعتماد العنوان الالكتروني التالي:

**cbi@cbi.iq**

# ملحــق

# جداول احصائية

جدول رقم (8)

يبين الودائع** حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة حسب القطاع لاشهر 2010

(مليار دينار)

| التفاصيل | الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية | الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة | الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية | الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني | 11894.0 | 55.3 | 6405.8 | 4281.0 | 22636.3 |
| الاهمية النسبية | 52.4 | 0.2 | 28.0 | 18.9 | 100.0 |
| شباط | 12961.1 | 24.1 | 6486.5 | 4183.9 | 23655.6 |
| الاهمية النسبية | 54.8 | 0.1 | 27.4 | 17.7 | 100.0 |
| اذار | 13980.1 | 38.1 | 6562.8 | 4145.1 | 24726.1 |
| الاهمية النسبية | 56.5 | 0.2 | 26.5 | 16.8 | 100.0 |
| نيسان | 15305.6 | 28.4 | 6600.1 | 4250.0 | 26185.0 |
| الاهمية النسبية | 58.5 | 0.1 | 25.2 | 16.2 | 100.0 |
| ايار | 16973.9 | 40.9 | 6625.9 | 4262.6 | 27903.4 |
| الاهمية النسبية | 61.0 | 0.1 | 23.7 | 15.2 | 100% |
| حزيران | 19154.5 | 46.2 | 6777.2 | 4389.2 | 30367.1 |
| الاهمية النسبية | 63.0 | 0.2 | 22.3 | 14.5 | 100.0 |
| تموز | 17684.8 | 40.0 | 7001.7 | 4362.0 | 29088.5 |
| الاهمية النسبية | 60.8 | 0.1 | 24.1 | 15.0 | 100.0 |
| اب | 18462.2 | 81.9 | 7073.5 | 4480.6 | 30098.2 |
| الاهمية النسبية | 61.3 | 0.3 | 23.6 | 14.8 | 100.0 |
| ايلول | 19456.6 | 91.1 | 6526.6 | 4615.6 | 30689.0 |
| الاهمية النسبية | 63.4 | 0.3 | 21.3 | 15.0 | 100.0 |
| تشرين الاول | 19836.2 | 81.1 | 6624.0 | 4765.0 | 31302.2 |
| الاهمية النسبية | 63.4 | 0.2 | 21.2 | 15.2 | 100.0 |
| تشرين الثاني | 20789.3 | 79.5 | 6663.3 | 5001.8 | 32533.9 |
| الاهمية النسبية | 64.0 | 0.3 | 20.3 | 15.4 | 100.0 |
| كانون الاول | 22426.3 | 75.1 | 6852.1 | 4908.7 | 34262.2 |
| الاهمية النسبية | 65.5 | 0.2 | 20.0 | 14.3 | 100.0 |

**باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

**جدول رقم (9)**

**جدول يبين الائتمان****النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة حسب القطاع لاشهر 2010**

**(دينار مليار)**

| التفاصيل | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني | 677.2 | 0.0 | 3921.8 | 2058.0 | 6657.0 |
| الاهمية النسبية | 10.2 | 0.0 | 58.9 | 30.9 | 100 |
| شباط | 705.2 | 0.0 | 4015.4 | 2018.2 | 6738.8 |
| الاهمية النسبية | 10.5 | 0.0 | 59.6 | 29.9 | 100.0 |
| اذار | 728.0 | 0.0 | 4665.4 | 2050.8 | 7444.2 |
| الاهمية النسبية | 9.8 | 0.0 | 62.7 | 27.5 | 100.0 |
| نيسان | 709.6 | 0.0 | 4639.9 | 2156 | 7506 |
| الاهمية النسبية | 9.5 | 0.0 | 61.8 | 28.7 | 100.0 |
| ايار | 947.3 | 0.0 | 5214.5 | 2208.9 | 8370.7 |
| الاهمية النسبية | 11.3 | 0.0 | 62.3 | 26.4 | 100% |
| حزيران | 1011.2 | 0.0 | 5280.6 | 2305.3 | 8597.1 |
| الاهمية النسبية | 11.8 | 0.0 | 61.4 | 26.8 | 100% |
| تموز | 747.5 | 0.0 | 5344 | 2485.7 | 8577.2 |
| الاهمية النسبية | 8.7 | 0.0 | 62.3 | 29 | 100.0 |
| اب | 750.6 | 0.0 | 5417.3 | 2694.4 | 8862.3 |
| الاهمية النسبية | 8.5 | 0.0 | 61.1 | 30.4 | 100 |
| ايلول | 810.9 | 0.0 | 5476.7 | 2663.9 | 8951.8 |
| الاهمية النسبية | 9.1 | 0.0 | 61.2 | 29.7 | 100.0 |
| تشرين الاول | 833.1 | 0.0 | 5496 | 2784.1 | 9111.3 |
| الاهمية النسبية | 9.2 | 0.0 | 60.2 | 30.6 | 100 |
| تشرين الثاني | 842.6 | 0.0 | 5531.4 | 2947 | 9321 |
| الاهمية النسبية | 9 | 0.0 | 59.3 | 31.6 | 100 |
| كانون الاول | 887.8 | 0.0 | 5641 | 2884 | 9412.8 |
| النسبية | 9 | | 60 | 31 | 100.0 |

****بأستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

جدول رقم (10)

جدول يبين الودائع** حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة حسب القطاع لاشهر 2009

(مليار دينار)

| التفاصيل | الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية | الودائع للقطاع الحكومي لدى المصارف الخاصة | الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الحكومية | الودائع للقطاع الخاص لدى المصارف الخاصة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني | 5031.4 | 12.1 | 5869.9 | 3693.6 | 14607.0 |
| الاهمية النسبية | 34.4 | 0.1 | 40.2 | 25.3 | 100.0 |
| شباط | 5640.1 | 19.8 | 6309.4 | 3714.1 | 15683.4 |
| الاهمية النسبية | 36.0 | 0.1 | 40.2 | 23.7 | 100.0 |
| اذار | 5404.2 | 37.8 | 5973.6 | 3641.8 | 15057.4 |
| الاهمية النسبية | 35.9 | 0.3 | 39.7 | 24.2 | 100.0 |
| نيسان | 5336.3 | 37.9 | 6046.0 | 3528.8 | 14949.0 |
| الاهمية النسبية | 35.7 | 0.3 | 40.4 | 23.6 | 100.0 |
| مايس | 5789.2 | 33.0 | 5524.0 | 3621.9 | 14968.1 |
| الاهمية النسبية | 38.7 | 0.2 | 36.9 | 24.2 | 100.0 |
| حزيران | 6478.4 | 28.0 | 5631.4 | 3815.9 | 15953.7 |
| الاهمية النسبية | 38.7 | 0.2 | 36.9 | 24.2 | 100.0 |
| تموز | 6786.0 | 26.0 | 5667.0 | 3683.0 | 16162.0 |
| الاهمية النسبية | 42.0 | 0.2 | 35.1 | 22.8 | 100.0 |
| اب | 7795.4 | 22.1 | 5703.0 | 3706.5 | 17227.0 |
| الاهمية النسبية | 42.0 | 0.2 | 35.1 | 22.8 | 100.0 |
| ايلول | 10132.0 | 14.9 | 5756.3 | 3956.0 | 19859.2 |
| الاهمية النسبية | 45.3 | 0.1 | 33.1 | 21.5 | 100.0 |
| تشرين الاول | 10059.9 | 27.2 | 6026.6 | 3883.6 | 19997.3 |
| الاهمية النسبية | 50.31 | 0.14 | 30.14 | 19.42 | 100.00 |
| تشرين الثاني | 10582 | 24.4 | 5913.7 | 4086.20 | 20606.30 |
| الاهمية النسبية | 51.35 | 0.12 | 29 | 19.83 | 100.00 |
| كانون الاول | 11345.00 | 25.00 | 6335 | 4047.00 | 21752.00 |
| الاهمية النسبية | 52.2 | 0.1 | 29.1 | 18.6 | 100.0 |

**بإستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

جدول رقم (11)

جدول يبين الائتمان****النقدي حسب القطاع لدى المصارف الحكومية والخاصة لاشهر عـام 2009

(مليار دينار)

| التفاصيل | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الحكومية | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي من قبل المصارف الخاصة | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الحكومية | الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف الخاصة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني | 619.1 | 0.0 | 2874.4 | 1227.8 | 4721.3 |
| الاهمية النسبية | 13.1 | 0.0 | 60.9 | 26.0 | 100.0 |
| شباط | 626.0 | 0.0 | 2857.0 | 1290.0 | 4773.0 |
| الاهمية النسبية | 13.1 | 0.0 | 59.9 | 27.0 | 100.0 |
| اذار | 593.5 | 0.0 | 2912.0 | 1388.0 | 4893.5 |
| الاهمية النسبية | 12.1 | 0.0 | 59.5 | 28.4 | 100.0 |
| نيسان | 623.0 | 0.0 | 2944.0 | 1482.1 | 5049.1 |
| الاهمية النسبية | 12.3 | 0.0 | 58.3 | 29.4 | 100.0 |
| مايس | 599.5 | 0.0 | 2926.6 | 1601.2 | 5127.3 |
| الاهمية النسبية | 11.7 | 0.0 | 57.1 | 31.2 | 100.0 |
| حزيران | 597.3 | 0.0 | 2888.9 | 1705.4 | 5191.6 |
| الاهمية النسبية | 12.1 | 0.0 | 59.5 | 28.4 | 100.0 |
| تموز | 588.6 | 0.0 | 2892.0 | 1839.0 | 5319.6 |
| الاهمية النسبية | 11.1 | 0.0 | 54.4 | 34.6 | 100.0 |
| اب | 587.0 | 0.0 | 2611.2 | 1767.0 | 4965.2 |
| الاهمية النسبية | 11.1 | 0.0 | 54.4 | 34.6 | 100.0 |
| ايلول | 573.4 | 0.0 | 2595.0 | 988.0 | 4156.4 |
| الاهمية النسبية | 13.8 | 0.0 | 62.4 | 23.8 | 100.0 |
| تشرين الاول | 593.8 | 0.0 | 2666.8 | 1921.6 | 5182.2 |
| الاهمية النسبية | 11.5 | 0.0 | 51.5 | 37.1 | 100.0 |
| تشرين الثاني | 624.7 | 0 | 2705.2 | 1912 | 5241.9 |
| الاهمية النسبية | 11.9 | 0.0 | 51.6 | 36.5 | 100.0 |
| كانون الاول | 647.0 | 0.0 | 2716.0 | 1928.0 | 5291.0 |
| الاهمية النسبية | 12.2 | 0.0 | 51.3 | 36.4 | 100.0 |

****بأستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا

جدول رقم (12)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما في نهاية عام 2010

| ت | اسم المصرف | عدد الفروع القائمة | | المجموع الكلي لفروع المصرف |
|---|---|---|---|---|
| أولاً: | المصارف الحكومية | بغداد | المدن الأخرى | |
| 1 | الرافدين | 62 | 97 | 159 |
| 2 | الرشيد | 7 | 133 | 140 |
| 3 | الصناعي | 4 | 2 | 6 |
| 4 | الزراعي التعاوني | 7 | 70 | 77 |
| 5 | العقاري | 3 | 14 | 17 |
| 6 | العراق (الإشتراكي سابقاً) | 4 | 0 | 4 |
| 7 | العراق للتجارة | 7 | 8 | 15 |
| | مجموع عدد فروع المصارف الحكومية | 94 | 324 | 418 |
| ثانياً: | المصارف الخاصة | | | |
| 1 | بغداد | 15 | 24 | 39 |
| 2 | التجاري العراقي | 9 | 1 | 10 |
| 3 | العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية | 2 | 6 | 8 |
| 4 | الشرق الأوسط العراقي للإستثمار | 8 | 11 | 19 |
| 5 | الإستثمار العراقي | 12 | 6 | 18 |
| 6 | البصرة الدولي للإستثمار | 6 | 9 | 15 |
| 7 | المتحد للإستثمار | 6 | 3 | 9 |
| 8 | الأهلي العراقي | 3 | 2 | 5 |
| 9 | الائتمان العراقي | 11 | 4 | 15 |
| 10 | دار السلام للإستثمار | 7 | 9 | 16 |
| 11 | بابل | 3 | 8 | 11 |
| 12 | الإقتصاد للإستثمار والتمويل | 22 | 19 | 41 |
| 13 | سومر التجاري | 7 | 2 | 9 |
| 14 | الخليج التجاري | 7 | 14 | 21 |
| 15 | الوركاء للإستثمار والتمويل | 43 | 75 | 118 |
| 16 | إيلاف الإسلامي | 4 | 8 | 12 |
| 17 | الموصل للتنمية والإستثمار | 1 | 16 | 17 |
| 18 | الشمال | 5 | 8 | 13 |
| 19 | الإتحاد العراقي | 1 | 1 | 2 |
| 20 | كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية | 1 | 19 | 20 |
| 21 | الوطني الإسلامي | 2 | 0 | 2 |
| 22 | آشور الدولي للإستثمار | 1 | 3 | 4 |
| 23 | دجلة والفرات للتنمية والإستثمار | 2 | 6 | 8 |
| 24 | المنصور للإستثمار | 3 | 4 | 7 |
| 25 | البلاد الإسلامي للإستثمار والتمويل | 7 | 7 | 14 |
| 26 | أميرالد | 1 | 4 | 5 |
| 27 | عبر العراق | 1 | 1 | 2 |
| 28 | التعاون الإقليمي الإسلامي للتنمية والإستثمار | 1 | 6 | 7 |
| 29 | الهدى | 3 | 1 | 4 |
| 30 | جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي | 1 | 4 | 5 |
| 31 | المؤسسة العربية المصرفية (البحرينية)/ فرع العراق | 1 | 0 | 1 |
| 32 | زرآت التركي (الزراعي التركي)/ فرع العراق | 1 | 1 | 2 |
| 33 | ملي إيران | 1 | 1 | 2 |
| 34 | بيبلوس اللبناني | 1 | 1 | 2 |
| 35 | إنتركونتننتال لبنان | 1 | 1 | 2 |
| 36 | بيروت والبلاد العربية | 1 | 1 | 2 |
| 37 | أربيل | 1 | 2 | 3 |
| 38 | أبو ظبي الإسلامي | 1 | 0 | 1 |
| 39 | وقفلر للشراكة المساهمة التركية | 0 | 1 | 1 |
| 40 | البركة التركي | 0 | 1 | 1 |
| 41 | التنمية الدولي للإستثمار والتمويل الإسلامي | 1 | 0 | 1 |
| | مجموع عدد فروع المصارف الخاصة | 204 | 290 | 494 |
| | المجموع الكلي لعدد فروع المصارف الحكومية والخاصة | 298 | 614 | 912 |

جدول رقم (13)

معدلات اسعار الفائدة للمصارف التجارية العاملة في العراق للسنوات 2004 لغاية 2010

Economic & Research Dep./ Research Market

A tabel of Average interest rates posted by the banks for the 2004 until 2010

| | 1- Denominted in Iraqi Dinar | | | | | | | | | | 2- Denominated in USD | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Interest rates on Depeosits | | | | | Interest rates on credits | | | | | Interest rates on Depeosits | | | | Interest rates on credits | | | |
| | | Fixed deposits | | | | | | Loans | | | Fixed deposits | | | | Loans | | | |
| | Saving | 6 Months | year | 2 years | More than 2 years | Current account(over dra | Discounted bill of exchan | Short term | Midium term | long term | saving | Less than a year | A year | More than a year | Short term less than a year | Midium term a year | Long term more than one year | more than two years |
| CBI Prescribed Rate (befor 31/3/2004) | 7% | 8% | 9% | 10% | – | – | – | 14% | 15% | 16% | – | – | – | – | – | – | – | – |
| Ganeral Average Interest Rate 2004 | 6.4 | 7.1 | 7.9 | 9.2 | 9.8 | 13.5 | 13.3 | 12.8 | 12.9 | 13.3 | 3.3 | 3.8 | 4.2 | 4 | 8.5 | 8.6 | 7.5 | – |
| Ganeral Average Interest Rate 2005 | 5.2 | 6.1 | 6.7 | 8.3 | 9.7 | 14.1 | 14 | 13.4 | 13.6 | 14.4 | 2.7 | 3.3 | 3.9 | 4.3 | 10 | 9.8 | 8.7 | 9.6 |
| Ganeral Average Interest Rate 2006 | 5.7 | 6.6 | 7.3 | 8.1 | 6.3 | 14.8 | 14.5 | 14.4 | 14.5 | 15.1 | 2.8 | 3.5 | 4.1 | 4.9 | 11.4 | 12 | 11.7 | 10.1 |
| Ganeral Average Interest Rate 2007 | 9.26 | 10.5 | 11.4 | 12.6 | 14.1 | 19.1 | 18.5 | 18.9 | 19.6 | 19.7 | 3.54 | 4.09 | 4.89 | 6.06 | 14.6 | 15 | 15.5 | 16.3 |
| Ganeral Average Interest Rate 2008 | 9.5 | 10.5 | 11.8 | 13 | 16 | 20 | 19.1 | 19.5 | 19.5 | 18 | 3.4 | 5 | 5 | 7.3 | 17 | 16 | 16.8 | 13.1 |
| Ganeral Average Interest Rate 2009 | 6.9 | 7.9 | 9 | 10.2 | 16.8 | 17.3 | 17 | 16.2 | 16 | 16.8 | 3 | 3.7 | 4.2 | 6.1 | 16 | 15.2 | 14.4 | 12.7 |
| Ganeral Average Interest Rate 2010 | 5.5 | 6.1 | 7.2 | 8.1 | 6.3 | 15.3 | 14.9 | 14.2 | 13.7 | 14 | 2.6 | 2.9 | 3.5 | 4.6 | 13.9 | 13.1 | 12.1 | 13.8 |

جدول رقم (14) كفاية رأس المال لاشهر عام 2009

| ت | المصارف | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان | أيار | حزيران | تموز | آب | أيلول | تشرين الأول | تشرين الثاني | كانون الأول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الرافدين | 0.08% | 0.09% | 0.08% | 0.1% | 0.1% | 0.1% | 1% | 1% | 1% | 0.13% | 0.14% | 0.1% |
| 2 | الرشيد | 20% | 19% | 21% | 23% | 24% | 23% | 23% | 22% | 21% | 20% | 17% | 18% |
| 3 | الصناعي | 61% | 60% | - | 77% | 51% | 73% | 68% | 55% | 55% | 53% | 54% | 57% |
| 4 | العقاري | 36% | 36% | 32% | 32% | 32% | 31% | 27% | 27% | 30% | 28% | 26% | 32% |
| 5 | الزراعي التعاوني | 27% | 24% | 29% | 29% | 23% | 19% | 21% | 29% | 29% | 38% | 29% | 31% |
| 6 | العراق للتجارة | 16% | 8% | 41% | 17% | 17% | 15% | 22% | 13% | 11% | 9% | 9% | 15% |
| 7 | العراق | 66% | 63% | 69% | 70% | 72.09% | 71.8% | 72.705% | 74.267% | 75.414% | 79.702% | 79.702% | 85.413% |
| | نسبة كفاية القطاع الحكومي | | | | | | | | | | | | |
| | المصارف الاهلية | | | | | | | | | | | | |
| 8 | بغداد | 68.792% | 72.06 | 79% | 58% | 48.84 | 59% | 55% | 54% | 50% | 21% | 50% | 49% |
| 9 | البصرة الاهلي | 18% | 20% | 19% | 16% | 16% | 15% | 15% | 15% | 14% | 14% | 15% | 15% |
| 10 | التجاري العراقي | 419% | - | 434% | 424% | 434% | 461% | 424% | 484% | 483% | 426% | 459% | 352% |
| 11 | مصرف الاستثمار العراقي | 55% | 58.8% | 59% | 77% | 96% | 92% | 83.824% | 91.713% | 79.449% | 74.174% | 72.237% | 68.09% |
| 12 | الشرق الاوسط | 35% | 40% | 39% | 42% | 43 | 47% | 48.7% | 44% | 48.2% | 45% | 41.5% | 38.61 |
| 13 | العراقي الاسلامي | 86% | 93 | 92% | 92% | 89% | 94% | 187% | 181% | 175% | 187% | 192% | 187% |
| 14 | المتحد للاستثمار | 43% | 48% | 30% | 33% | 51% | 8.0% | 31% | 30% | 29% | 26.8% | 24.4% | 33% |
| 15 | الاهلي العراقي | 162% | 180% | 170% | 162% | 156% | 162% | 157% | 148% | 148% | 137% | 202 | 179% |
| 16 | الائتمان العراقي | 183% | 174% | 206% | 206% | 197% | 185% | 205% | 203% | 179% | 183% | 204% | 227% |
| 17 | دار السلام | 86% | 80% | 60% | 87% | 408.8% | 100.15% | 108.94% | 98.49% | 104.860% | 106.22% | 100.88% | 115.08% |
| 18 | الاقتصاد | 10.66 | 9.46 | 9% | 9% | 8% | 14.69% | 14.33% | 14.5% | 14% | 13% | 15.11% | 15.12% |
| 19 | بابل | 120% | 125% | 127% | 148% | 136% | 142% | 179.280% | 176.419% | 171.482% | 169% | 164% | 155 |
| 20 | الوركاء | 27% | 24% | 21 | 21% | 25% | 19% | 19% | 17.45% | 17.618% | 15.3% | 15% | 16% |
| 21 | سومر | 120% | 116% | 102.0 | 87% | 89% | 106% | 117% | 109% | 120% | 111% | 112% | 123% |
| 22 | الخليج | 39.65% | 44% | 46 | 46% | 44 | 44.30% | 55.069% | 55% | 62.354% | 60.761% | 61.215% | 59% |
| 23 | مصرف ايلاف الاسلامي | 22% | - | 24% | 27% | 23% | 20% | 21% | 20.9% | 18.43% | 15.68% | 14.88% | 22.63% |
| 24 | الموصل | %/48 | 33% | 44% | 31% | 50.8% | 53% | 57..87% | 58.13% | 52.25% | 52.84% | 50% | 58.2% |
| 25 | الشمال | 38% | 37% | 42% | 51% | 29% | 28% | 27% | 26% | 27% | 25% | 25% | 27% |
| 26 | الاتحاد العراقي | 164% | 121% | 148% | 112% | 153% | 147% | 118% | 120% | 181% | 504% | 33% | 31% |
| 27 | كوردستان | 259% | 229% | 148% | 112% | 135% | 116% | 133% | 129% | 110% | 132% | 139% | 164% |
| 28 | اشور | 82% | 89% | 72% | 69% | 82% | 86% | 117% | 148% | 112% | 117% | 122% | 116% |
| 29 | المنصور | 271% | 281% | 209% | 230% | 257% | 184% | 215% | 183% | 184% | 173% | 148% | 146% |
| 30 | دجلة والفرات | 37% | 35% | 43% | 32% | 35% | 35% | 35% | 36% | 34% | 30% | 31% | 43% |
| 31 | البلاد الاسلامي | 12% | 10% | 13% | 13% | 14% | 13% | 12% | 12% | 12% | 12% | 13% | 13% |
| | نسبة كفاية القطاع الخاص | | | | | | | | | | | | |
| | المصارف الاجنبية | | | | | | | | | | | | |
| 32 | التعاون الاقليمي | 57% | 67% | 60% | 51% | 47% | 45% | 44% | 44% | 40% | 48% | 49% | 58% |
| 33 | مصرف ملي ايران | 1.51% | 1040% | 824% | 723% | 776% | 743% | 700% | 756% | 745% | 752% | 896% | 796% |
| 34 | مصرف عبر العراق | 442% | 440% | 429% | 461.936% | 369% | 932% | 713% | 553% | 172% | 204% | 174% | 195% |
| 35 | مصرف الزراعي التركي | 531% | 482% | 397% | 401% | 1120% | 405% | 400% | 301% | 400% | 384% | 382% | 630% |
| 36 | مصرف بيبلوس | 32% | 38% | 41.6 | 35.3% | 34% | 33% | 31% | 25% | 24% | 23.638 | 25.451 | 23.262 |
| 37 | مصرف الهدى | 758% | 421% | 413% | 316% | 353% | 168% | 144% | 148% | 154% | 128% | 97% | 69% |
| 38 | المصرف الوطني الاسلامي | 510% | 529% | 528% | 544% | 530.0 | 500% | 544% | 530 | 530% | 397% | 398% | 404 |
| 39 | جيهان | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 86% |
| | نسبة كفاية المصارف الاجنبية | | | | | | | | | | | | |

جدول رقم (15) كفاية رأس المال لاشهر عام 2010

| ت | المصارف | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان | أيار | حزيران | تموز | آب | أيلول | تشرين الأول | تشرين الثاني | كانون الأول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الرافدين | 0.12% | 0.13% | 0.13% | 0.13% | 0.14% | 0.14% | 0.12% | 0.15% | 0.15% | 0.0% | 0.00% | 0.00% |
| 2 | الرشيد | 18% | 17% | 16% | 15% | 14% | 13% | 13% | 27% | 33% | 13% | 12% | 30% |
| 3 | الصناعي | 49% | 49% | 49% | 53% | 52% | 50% | لم يرسل | 34% | 49% | 53% | 54% | 52% |
| 4 | العقاري | 31% | 33% | 31% | 31% | 31% | 30% | 39% | 24% | 76% | 24% | 23% | 23% |
| 5 | الزراعي التعاوني | 33% | 38% | 29% | 30% | 30% | 27% | 22% | 40% | 38% | 27% | 36% | 31% |
| 6 | العراقي للتجارة | 21.627 | 21% | 21.7% | 35% | 35.0% | 35.3% | 34% | 35% | 37% | 38% | 38% | 38% |
| 7 | العراق | 88.0% | 89.0% | 16.5% | 16.7% | 94.7% | 91.0% | 90% | 90% | 91% | 90% | 90% | 97% |
| | المصارف الاهلية | | | | | | | | | | | | |
| 8 | بغداد | 44.9% | 44.4% | 40.3% | 40.4% | 39.4% | 42.1% | 41% | 41% | 46% | 34% | 24% | 24% |
| 9 | البصرة الاهلي | 14% | 19% | 19% | 28% | 31% | 31% | 32% | 30% | 31% | 29% | 29% | 29% |
| 10 | التجاري العراقي | 383% | 391% | 424% | 377% | 354% | 444% | 549% | 526% | 510% | 574% | 630% | 577% |
| 11 | مصرف الاستثمار العراقي | 65.4% | 69.9% | 72.8% | 57.5% | 64.7% | 49.9% | 49% | 52% | 52% | 91% | 59% | 49% |
| 12 | الشرق الاوسط | 38% | 36.9% | 36% | 35% | 32% | 31% | 33% | 33% | 32% | 34% | 33% | 33% |
| 13 | العراقي الاسلامي | 189% | 191% | 200% | 201% | 203% | 205% | 215% | 203% | 203% | 169% | 153% | 165% |
| 14 | المتحد للاستثمار | 29.9% | 28.3% | 26.1% | 24.5% | 22.8% | 22% | 21% | 19% | 18% | 24% | 24% | 20% |
| 15 | الاهلي العراقي | 186% | 170% | 160% | 159% | 151% | 139% | 142% | 134% | 131% | 129% | 125% | 124% |
| 16 | الائتمان العراقي | 230% | 223% | 2 | 232% | 212% | 240% | 228% | 231% | 218% | 124% | 124% | 123% |
| 17 | دار السلام | 106.5% | 112.9% | 134.1% | 117.0% | 117.7% | 114.9% | 117% | 116% | 114% | 95% | 91% | 107% |
| 18 | الاقتصاد | 17.4% | 16.6% | 11.95% | 17.81% | 0.17 | 15.01% | 17% | 17% | 20% | 16% | 16% | 16% |
| 19 | بابل | 149.3% | 135.7% | 133.8% | 135.7% | 125.7% | 116.3% | 112% | 110% | 110% | 112% | 108% | 116% |
| 20 | الوركاء | 16.8% | 20.80% | 22.78% | 22.8% | 22.95% | 20.63% | 21% | 21% | 21% | 22.0% | 24% | 24.752% |
| 21 | سومر | 122% | 124% | 123% | 123% | 120% | 129% | 124% | 128% | 124% | 115% | 159% | 154% |
| 22 | الخليج | 60.3% | 59.5% | 59.7% | 56.8% | 54.6% | 32.9% | 52% | 51% | 48% | 51% | 50% | 49% |
| 23 | مصرف ايلاف الاسلامي | 25% | 19.34% | 19.32% | 21% | 18% | 18% | 19% | 20% | 19% | 15% | 13% | 20% |
| 24 | الموصل | 47.70% | 58.8% | 48.11% | 58.60% | 59.2% | 68.6% | 49% | 45% | 47% | 45% | 51% | 66% |
| 25 | الشمال | 28% | 23% | 24% | 23% | 23% | 32% | 22% | 21% | 20% | 20% | 21% | 23% |
| 26 | الاتحاد العراقي | 32% | 32% | 33% | 65% | 69% | 60% | 120% | 88% | 71% | 55% | 55% | 48% |
| 27 | كوردستان | 146% | 130% | 137% | 126% | 135% | 118% | 100% | 103% | 85% | 123% | 108% | 166% |
| 28 | اشور | 105.8% | 99.5% | 111.8% | 109.3% | 62.4% | 64.3% | 63% | 68% | 58% | 56% | 56% | 55% |
| 29 | المنصور | 146% | 159% | 146% | 149% | 127% | 115% | 115% | 116% | 106% | 106% | 102% | 104% |
| 30 | مصرف أربيل* | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | 293% | 239% |
| 31 | دجلة والفرات | 45.1% | 47.4% | 44.0% | 39.4% | 42.7% | 41.5% | 41% | 44% | 45% | 45% | 47% | 43.042% |
| 32 | البلاد الاسلامي | 12% | 0.0% | 16% | 15% | 15% | 15% | 16% | 15% | 16% | 16% | 16% | 16% |
| 33 | التعاون الاقليمي | 57% | 60% | 59% | 71% | 51% | 50% | 103% | 81% | 52% | 88% | 94% | 48% |
| 34 | مصرف الهدى | 85% | 103% | 119% | 155% | 95% | 98% | 91% | 79% | 81% | 80% | 68% | 71% |
| 35 | جيهان | | | 83% | | | 96% | لم يرسل | لم يرسل | 82% | 48% | لم يرسل جدول | |
| 36 | المصرف الوطني الاسلامي | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | 62% | 42% | 57% | 51% | 34% |
| 37 | مصرف عبر العراق | 208% | 194% | 179% | 183% | 182% | 172% | 186% | 175% | 168% | 351% | 190% | 160% |
| 38 | اميرالد | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ | لم ترد | 66% | لم ترد |
| | المصارف الاجنبية | | | | | | | | | | | | |
| 39 | مصرف ملي ايران | 715% | 575% | 525% | 723% | 792% | 634% | 579% | 596% | 596% | 503% | 595% | 558% |
| 40 | مصرف الزراعي التركي | 400% | 371% | 393% | 384% | 401% | 318% | 388% | 354% | 303% | 287% | 297% | 337% |
| 41 | مصرف بيبلوس | 26.90% | 26.77% | 26.8% | 23.48% | 24.370% | 25.96% | 24% | 24% | 26% | 25% | 22% | 22% |
| 42 | مصرف انتركونتننتال | **-5.37% | 1.89% | 1.08% | 2.30% | 2.80% | 1.85% | 225% | 191% | 106% | 164% | 168% | 129% |

* بدأ مصرف اربيل ممارسة العمل بتاريخ 2010/11/1

* بدأ المصرف الوطني الاسلامي ممارسة العمل بتاريخ اب2010

** وذلك لوجود عجز متراكم للسنوات السابقة (مدين) وكذلك وجود خسائر خلال السنة الحالية